الكوكب الحثيث

شرح

دُرَّة الحديث

نظم وشرح

محمد أمين بن محمد السفرجلاني

المتوفى سنة ١٣٣٥ هـ

تحقيق

محمد خير رمضان يوسف

دار ابن حزم

الكوكب الحثيث
شرح
دُرَّة الحديث

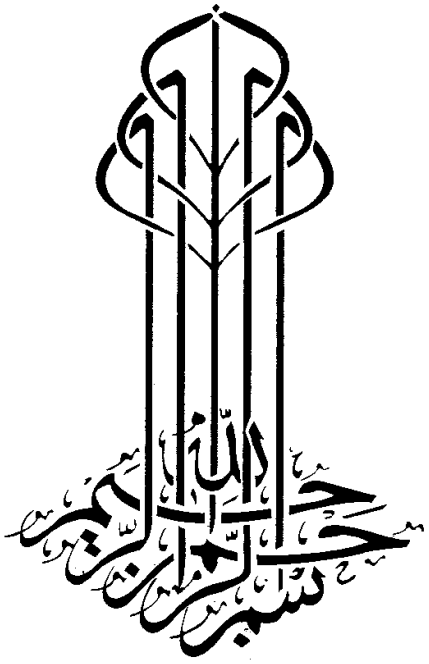
سبحان الله العظيم

الكوكب الحثيث
شرح
درة الحديث

نظم وشرح

محمد أمين بن محمد السفرجلاني

المتوفى سنة ١٣٣٥ هـ

تحقيق

محمد خير رمضان يوسف

دار ابن حزم

حُقُوقُ ٱلطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأولى
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

ISBN 9953-81-212-8

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)
بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

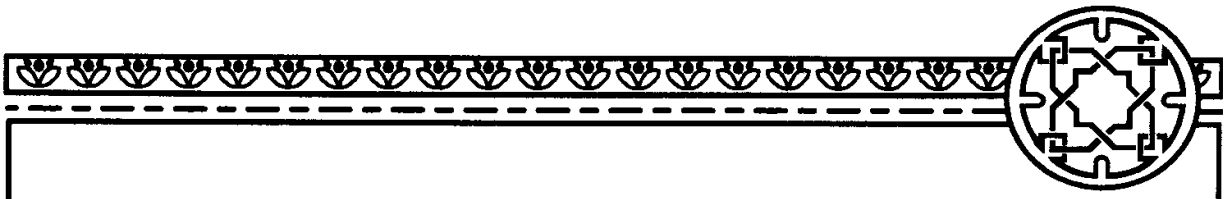

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آلهِ وأصحابهِ أجمعين، وبعد:

فهذه منظومةٌ وشرحُها في علم مصطلح الحديث، كلاهما للمؤلف، عرَّفَ فيه هذا العلم، وبيَّنَ حُكمه، وواضعه، وموضوعه، وفائدته، وفضله. وعرَّج على السنَّةِ وأقسامها، ثم ذكر أنواعَ الحديث وجعلها في (٤١) نوعاً، هي جلُّ موضوعاتِ الكتاب.

وجعلَ له خاتمةً ذكرَ فيها شروطَ الراوي، ومراتبَ ألفاظِ الجرحِ والتعديل، وما يندبُ للراوي، وما يلزمهُ من المعرفة والعمل.

وقد مرَّ على طبعهِ قرنٌ وعقدٌ من الزمن، فأردتُ تجديدَ العهدِ به، لجيلٍ جديد، يستفيدُ من هذا العلم المحكم الجليل، ويقرأ في آخرهِ الدعاءَ لسلطانِ المسلمين وإمامهم جميعاً، ويتذكَرُ ما نحن فيه الآن من اختلافٍ وفرقةٍ وضعفٍ وابتلاءٍ بقادةٍ منتكسين؛ فيدعو إلى خلافة جديدة، أو يحلمُ بها على الأقل!

وقد جعلَ الناظمُ أرجوزتَهُ على هيئةِ السؤالِ والجواب، وشرحها شرحاً

«لطيفاً» على طريقةِ السؤالِ والجوابِ أيضاً، وسمَّى الأولى «**دُرَّة الحديث**»، والآخرَ «**الكوكب الحثيث**» فصارَ مجموعهما «**الكوكبُ الحثيثُ شرحُ دُرَّةِ الحديث**».

وقد استقى معظمَ كتابه هذا، إن لم يكنْ كلَّه، من مقدِّمةِ القسطلاني في شرحه على صحيح البخاري، ولم يذكرْ ذلك رحمه الله، وما عرفتهُ إلا عندما وقفتُ على إضافاتٍ قليلةٍ بالقلم على الأصلِ المطبوعِ كُتبَ في آخرها (ا هـ. قسطلاني)، فعدتُ إلى المقدمة، وعرفتُ ذلك.

ويُفهم من قولهِ: «شرحٌ لطيف» أنه سهلٌ وسط، والحقيقةُ أنه موجزٌ إيجازاً شديداً، ولا يكادُ يختلفُ أو يزيدُ عمّا نظمه، إلا ما تضطرُّهُ ضرورةُ الشعرِ من اختيارِ كلماتٍ معيَّنةٍ للوزن، فتبدو قيمةُ الشرحِ حينئذٍ، لأنه يُفهِمُ منه أكثر. وهذا ما اضطرَّني ـ أيضاً ـ إلى إيضاحِ بعضِ الموضوعاتِ والجُمل، ولم أُكثر، لئلا يصيرَ شرحاً على شرح، والقصدُ هو الإيجازُ والإلمام، وقد يكونُ قصدهُ الحفظ، فيشرحهُ الشيخ، أو يعودُ حافظهُ إلى مواطنِ الإسهابِ والتفصيل.

والذي ساعدني على شرحه هو كتاب «**نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**» للشيخِ العالم عبدالهادي نجا بن رضوان الأبياري، المتوفى سنة ١٣٠٥هـ، حيث نَقلتُ منه معظمَ التعليقاتِ الواردةِ في الهامش، نصّاً أو اختصاراً، ما لم أشرْ إلى مصادرَ أخرى نقلتها منها. ولم أذكر المصدر إثرها في كلِّ مرة، اكتفاءً بالإشارةِ إليه في هذه المقدمة.

وهو كتابٌ نافعٌ لطيف، بذلَ مؤلفهُ جهداً في تلخيصه، ونظمه، وبيانه. وقد طبعَهُ على نفقتهِ بمطبعةِ روضةِ الشام في دمشق سنة ١٣١٦ هـ، ويقع في ٤٢ ص من القطعِ الوسط. ويبدو أنه راجعَهُ بعد طبعه، فقد وقفتُ على نسخةٍ عليها تعليقاتٌ وإضافاتٌ بالقلم، محفوظةٌ في مكتبة الملك فهد

الوطنية بالرياض، وأظنها بخطه، وقد قارنتهُ بخطِّه في ترجمتهِ من «الأعلام» للزركلي، فوجدتهُ قريباً منه، وكان سيتوضَّحُ أكثر لو كُتبَ بنوعِ الخطِّ نفسه. وترى صورةً منه بعد هذه المقدمة.

وقد أبقيتُ هذه الإضافاتِ في المتنِ ووضعتُها بين معقوفتين، وأشرتُ إليها في الهامش. وكلها منقولةٌ من مقدِّمة القسطلاني.

وقد اعتنيتُ به وأوردتُ التعليقاتِ عليه كما ذكرت، وحققتهُ نوعَ تحقيق، وخرَّجتُ أحاديثه، وشكلتُ كلَّ كلماته.

وراجعَ ابني صهيب الأرجوزةَ في نظمها، وما يخصُّ ذلك من حركةٍ وسكون، وكلَّ تعليقٍ عليها مما يخصُّ الأوزان الشعريةَ وما إليها فهي من صنعه، وفَّقهُ الله وسدَّده.

والمؤلف هو محمد أمين بن محمد بن خليل السفرجلاني، فقيه حنفي من دمشق، من أهل الحديث والإسناد، وأديب له نظم، ومؤلفات، أخذ عن عدة علماء أجلاء، منهم مشايخه محمود الحمزاوي، ومحمد العطار، وأبو الخير الخطيب، ومحمد المنيني، وغيرهم ممن ذكرهم في مسنده. تولى الإمامة والتدريس في جامع السنجقدار بوسط دمشق. توفي سنة **١٣٣٥**هـ، **١٩١٦**م.

وله مؤلفات مطبوعة، ذكر منها:

- القطوف الدانية في العلوم الثمانية.

- عقود الأسانيد (ذكر فيه مشايخه وبعض المؤلفات وسندها نظماً).

- الكوكب الحثيث شرح درَّة الحديث.

- العقد الوحيد: شرح النظم الفريد (في العقيدة).

ـ المنظومة المزهية في الأصول الفقهية (لم يذكر وضعه)[1].

اللهم تقبَّل منا، واغفرْ لنا، وارحمنا، وعافنا، واعفُ عنا، وتوفَّنا مسلمين، وألحقنا بعبادك الصالحين، والعلماء العاملين. والحمدُ لله ربِّ العالمين.

محمد خير يوسف

٥/٤/١٤٢٦هـ

(١) أعلام دمشق في القرن الرابع عشر الهجري للفرفور ص(٣٧)، تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري للحافظ وأباظة ٣٣٢/١، الأعلام للزركلي ٢٠/٢، معجم المؤلفين السوريين ص(٢٤٩)، معجم المؤلفين لكحالة ١٣/٣، ٧٩/٩، منتخبات التواريخ لدمشق، محمد أديب الحصني ٧١١/٢.

الكوكب الحثيث شرح درة الحديث

تأليف

العالم الفاضل الحسيب النسيب الشيخ محمد امين
افندى ابن السيد محمد افندى السفرجلانى
الدمشقى غفر الله له ولوالديه والمسلمين
آمين

طبعت برخصة نظارة المعارف العمومية الجليلة المؤرخة
فى ٢٠ ذى القعده سنة ٣١٦ نومرو ٥٣٢
وفى ٢٠ مارت سنة ٣١٥ .

(مطبعة روضة الشام) بدمشق
قنوات جاده خان سلطان نومرو ٦٢

حقوق الطبع محفوظه لمؤلفها

الطبعة المعتمدة في التحقيق

عائشة رضى الله عنها عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة رضى الله عنهم اجمعين

الرابع الحديث الحسن

س٦٢ ما حسن الحديث عند الناس وحكمه فدنا للاستئناس

ج٦٤ ما انعرف المخرج المسمى فى طرقه مكى او شامى

٦٥ رتبته من الصحيح ادون صحيح اسناد كذا او حسن

شرح اقول هذا السؤال نظماً متضمن سوألين نثرا وهما ..

س (١) ما الحسن

ج ما عرف مخرجه من كونه حجازياً او شامياً عراقياً او كوفياً او مكياً كان يكون الحديث عن راو قد اشتهر برواية اهل بلده كقتادة فى البصريين والمقصود به الاتصال .. فالمنقطع والمرسل

س (٣) ما حكم الحسن والمعضل لغيبة بعض رجاله لا يعلم مخرج

ج انحطاط رتبته عن الصحيح فلو قيل هذا حديث حسن الاسناد او صحيحه فهو دون قولهم حديث حسن صحيح او حديث حسن لانه قد يصح او يحسن الاسناد لاتصاله وثقة رواته وضبطه دون المتن لشذوذ او علة ومعنى حسن صحيح صح باسناد وحسن باخر

الخامس الحديث المسند

س٦٦ ما المسند المدعو الى الاسناد عند الورى بينه للتهادى

ـ٦٧ ما اتـ ا ٧١ ١٠ ١ ١١ ١

إضافات . . . لعلها بخط المؤلف

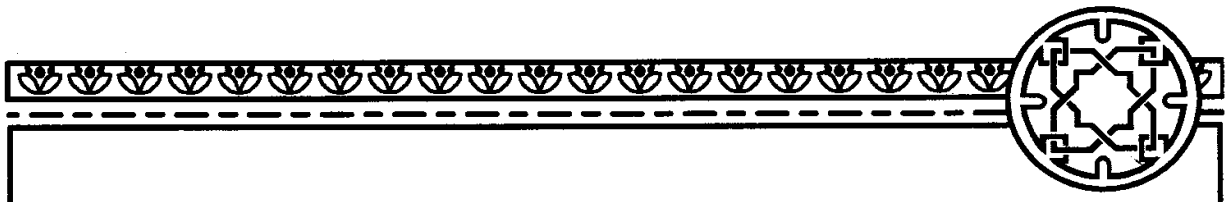

بسم الله الرحمن الرحيم

[تمهيد]

يقولُ راجيْ عفوِ ربٍّ مَنْ سُمِي ... أمينَ للسفرجلانيْ ينتمي
بسمِ الإلهِ راحمِ الضعْفاءِ ... والحمدُ لله على النعماءِ
ثمَّ الصلاةُ والسلامُ أبدا ... على رسولِ الله من جَا بالهُدىٰ
والآلِ والأَصحابِ والأتباعِ ... ما راحَ نجمٌ أو غدا مُداعي
وبعدُ فالقرآنُ لمّا أنْ ذَكَرْ ... «إنّا له لحافظون»، وافتكرْ[1]
أهلُ الحديثِ «بلِّغوا عنِّي ولو ... آيةً» الراويْ البخاريْ وتَلَوا
قولَ الرسول «نضَّرَ الله امرأَ ... سَمِعْ مقالتي» الحديثُ. ورأى[2]
كلٌّ به الكذّابَ والوضّاعا ... حثُّوا على علمٍ وجوباً، شاعا
مصطلحُ الحديثِ وهو أشرفُ ... علمٍ لأنه بهذا يُعرفُ
صحيحُ إسنادٍ وما تواترا ... لا سيّمَا في «بلِّغوا» و«نضَّرا»
مِنْ ثَمّ تشبيهاً بهم نظمتُ ... ذي «درَّةَ الحديث» فيها رُمتُ
سُؤْلاً من العليمِ دَوْمَ النفعِ ... ليْ والعمومِ، والهدىٰ للشرعِ
لأنه سبحانه قديرُ ... وفي إجابةٍ لنا جديرُ

---

(١) قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

(٢) يأتي تخريج الحديثين في التمهيد التالي.

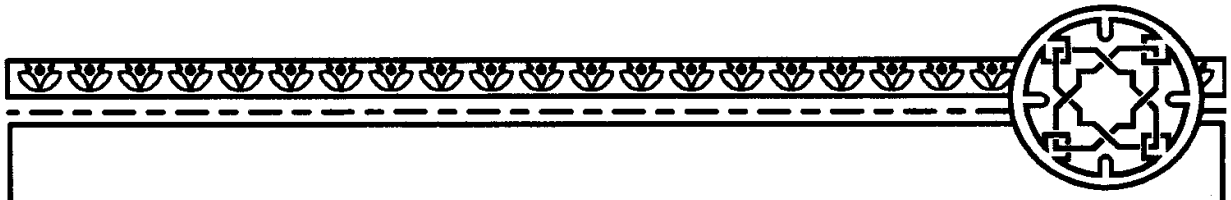

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خصَّ أهلَ الحديث، بتواترِ نعمائهِ عليهم في القديمِ والحديث، واشتهارِ رجالهم في صحيح الإسناد، وارتفاعِ أعلامهم إلى يومِ التناد، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدِ المشهورِ بالرفعةِ والإرسال، وعلى آلهِ وأصحابهِ أولي الحُسنِ والاتِّصال، وبعد:

فيقول العبدُ الذليلُ الفاني، أمين بن محمد بن خليل السفرجلاني: لمّا كان علمُ مصطلحِ الحديثِ من أجلِّ العلومِ قَدْرا، وأعلاها مرتبةً وفخرا، إذ به يُعرفُ صحيحُ الإسنادِ ومرفوعه، ومشهورهُ وموضوعه، لا سيَّما وقد أمر النبيُّ ﷺ بالتبليغِ فعلاً ودراية، بقوله: «**بلِّغوا عني ولو آية**»، الحديثُ رواهُ البخاري[1]، والفوزُ[2] بدعاءِ النبيِّ ﷺ في مقالتهِ في حِجَّةِ الوداع: «**نضَّرَ الله امرأً سمعَ مقالتي فحفظها فوعاها وأدَّاها، فربَّ حاملِ فقهٍ إلى مَنْ هو أفقَهُ منه**». رواه ابن مسعود رضي الله عنه[3].

أي بلِّغوا عني أحاديثي ولو كانت قليلة، ولم يقلْ «ولو حديثاً» لأنَّ الأمر بتبليغِ الحديثِ يُفْهَمُ منه بطريقِ الأولوية، فإن الآياتِ مع انتشارها

---

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذُكر عن بني إسرائيل رقم (٣٤٦١).

(٢) هكذا ورد في الأصل، ولعله يقَّدر بقوله: «وبه يكون الفوزُ...» أو «والفوزُ بدعائه رواه ابن مسعود...».

(٣) هذا أقرب الألفاظ إلى ما رواه الترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع رقم (٢٦٥٦)، وصححه في صحيح الجامع (٦٧٦٦)، وفيه «فوعاها وحفظها وبلَّغها» بدل ما ورد في المتن.

وكثرةِ حَمَلَتِها، تكفَّلَ الله تعالى بحفظها، وصونها عن الضياع والتحريف[1]، بقوله اللطيف، في كتابه المصون: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[2]؛ نظمتُ أرجوزة في هذا العلم على طريقة السؤالِ والجواب، وشرحتُها كذلك شرحاً لطيفاً يُزيلُ النقاب، سميته «**الكوكب الحثيث شرح درة الحديث**»، وإن لم أكنْ ممنْ سلكَ مهامهَ هذه المسالك، لكنْ تشبَّهتُ بهم رجاءَ فلاحي ونجاحي من المهالك، سائلاً منه تعالى النفعَ الكثير، إنه على ما يشاءُ قدير، وهو السميعُ البصير، وبالإجابة جدير.

(١) هذا من كلام القاضي البيضاوي رحمه الله، ساقه القسطلاني في مقدمته. ينظر «نيل الأماني» ص(١٣)، ونقل منه المؤلف. وهكذا جلُّ ما أنقله من تعليق أو بيان من المقدمة المذكورة أو شرحها كما أشرت إلى ذلك في المقدمة، ما لم أذكر غيرهما، بنصه أو اختصاراً.

(٢) الحجر: ٩.

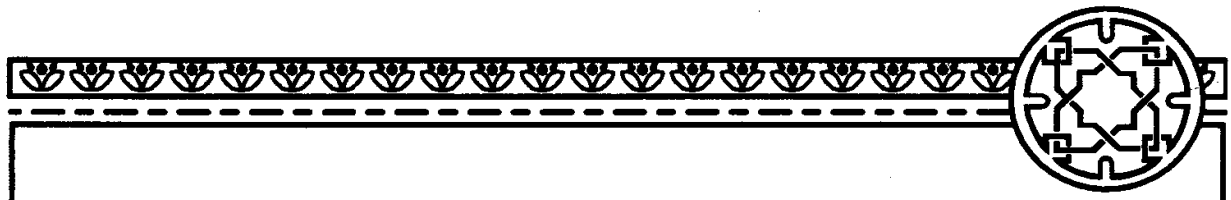

مقدّمة

س: بيِّنْ لنا مصطلحَ الحديثِ ... والحكمَ والواضعَ بالحثيثِ

ج: علمُ روايةٍ بحالِ الراوي ... في الردِّ أو قبولِ حالِ المروي

أو نقلِ ما روايةً أُضيفا ... من سنَّةٍ لمن أتى حنيفا

والحكمُ واجبٌ على انفرادِ ... عَيْناً، كفايةٌ على التَّعدادِ

والواضعُ الزهريْ بإذنٍ من عُمَرْ ... أعني ابنَ عبدٍ للعزيز إذْ أَمَرْ

شرح: أقول: هذا السؤال نظماً مشتمل على ثلاثة أسئلة نثراً:

س(١): ما علمُ مصطلح الحديث، ويقال له: علم أصول الحديث؟

ج: هو علمٌ يُعرف به أحوالُ الأحاديثِ وأسانيدها صحةً وتسلسلاً وضعفاً.

س(٢): ما حكمه؟

ج: الوجوبُ العينيُّ على المنفرد به، والكفائيُّ عند التعدد.

س(٣): من الواضع لهذا العلم؟

ج: واضعه الإمام الزهري[1] بإذنِ سيدنا عمر بن عبدالعزيز رحمهما

---

(١) الفقيه الحافظ محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب الزهري، متفق على جلالته وإتقانه، ت(١٢٥)هـ. تقريب التهذيب (٥٠٦).

الله تعالى بخوف اندراسه، كما في الموطأ، وأول من جمع ذلك الربيعُ بن صبيح[1]، وسعيد بن عروبة[2]، وغيرهما، ثم صنَّفَ الإمامُ مالك بن أنس الموطأ بالمدينة، وعبدالملك بن جُريج[3] بمكة وعبدالرحمن الأوزاعيُّ بالشام، وسفيان الثوريُّ بالكوفة، وحمّاد بنُ سلمة بنِ دينار[4] بالبصرة[5].

س: بيِّنْ لنا موضوعَ علمِ المصطلحْ ... وفَيْدَهُ وفضلَهُ يا مَنْ فَلَحْ[6]

ج: موضوعُ هذا: السنَنُ المضافهْ ... إلى النبيْ قولاً وفعلاً ضافهْ

تقريراً اما الفَيْدُ عُرْفُ الوصفِ ... والفوزُ بالإسعادِ دوماً يصفى[7]

دعا الرسول: نضَّرَ الله امرأَ ... وفضلُهُ أشرفُ علمٍ قُرِئا[8]

برهانهُ «العلمُ ثلاثةٌ» سما ... قدراً وفخراً في حديثٍ انتمىٰ

إذْ كانَ للمؤمنِ كالسلاح ... إنْ لم يكنْ فبما[9] القتالُ صاحِ

شرح: أقول: هذا السؤال نظماً مشتملٌ على ثلاثةِ أسئلةٍ نثراً:

---

(١) صاحب الحسن البصري، من سادات المسلمين كما قال شعبة. مات سنة (١٦٠)هـ. العبر في خبر من غبر ١/١٧٩.

(٢) هكذا... وهو سعيد بن أبي عروبة، والده مهران، شيخ البصرة وعالمها، وأول من دوَّن العلم بها، توفي سنة (١٥٦)هـ. المصدر السابق ١/١٧٣.

(٣) عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، من أوعية العلم، إمام الحجاز، الرومي ثم المكي، أول من صنف الكتاب بالحجاز، مات سنة (١٥٠)هـ. المصدر السابق ١/١٦٣.

(٤) مفتي البصرة وأحد رجال الحديث، ومن النحاة، ثقة حافظ مأمون، شديد على المبتدعة، له تآليف. حلية الأولياء ٦/٢٤٩، الأعلام ٢/٣٠٢.

(٥) ذكر هذا كله بالتفصيل الإمام القسطلاني في الفصل الثاني من مقدمته لصحيح البخاري، وشرحه الأبياري في «نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني».

(٦) الفيد: الفائدة.

(٧) العُرف: ضد النُكر.

(٨) أصله قُرِيء.

(٩) هكذا... ولعلها: فيما.

س﴿١﴾: ما موضوع هذا العلم؟

﴿ج﴾: موضوعه: السننُ المضافةُ إلى رسولِ الله ﷺ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً.

س﴿٢﴾: ما فائدته؟

﴿ج﴾: معرفةُ صفاتِهِ المذكورة، والفوزُ بالسعادة الموفورة، بدعاءِ النبيِّ ﷺ بقوله: «**نضَّرَ الله امرأً سمعَ مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها، فرب مُبَلَّغ أوعىٰ من سامع**»[1].

س﴿٣﴾: ما فضله؟

﴿ج﴾: هو من أجلِّ العلومِ قَدْراً، وأعلاها فخراً؛ لقوله ﷺ: «**العلمُ ثلاثة: آيةٌ محكمة، وسنَّةٌ قائمة، وفريضةٌ عادلة، وما سوى ذلك فهو فضل**». رواه أبو داود وابن ماجه[2].

س: مَنْ صاحبُ الرسولِ والمخضرمُ ... والتابعيْ بَيِّنْ بفرقٍ يُبْرَمُ

﴿ج﴾: أمّا الصحابيْ: من رآه المصطفى ... والعكسُ، مؤمناً ولو أعمى وفىٰ

صَحبتاً كعبدِ الله إبنِ أمِّ ... مكتومِ مَنْ في عبسِ المعلومِ[3]

مِنْ بعد بعثةٍ وإنْ لم يَرْوِ ... أو لم يميِّزْ في الصحيحِ المحوي

موتٌ على الإسلام للدوْمِ اشترطْ ... لو ماتَ مرتدّاً عن الصحبِ فرطْ

مخضرمٌ أيامَ طٰه نارا[4] ... إيمانهُ من غيرِ رؤيا سارا

في الفضلِ دون الصاحبِ السميرِ ... كالحبشي النجاشِي الأميرِ

يليهِ فضلاً مَنْ لصحبِ تابعي ... عنهم روى الرضا لهم كنافعِ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سنن ابن ماجه (٥٤)، سنن أبي داود (٢٨٨٥)، وضعفه في ضعيف الجامع (٣٨٧١)، وفيه (أو) بدل (و) في المتن.

(٣) صحح بالقلم، لعله من قبل المؤلف، ولم يظهر منه سوى: «صوابه المه»؟ والمقصود سورة «عبس» وهو «الأعمى» المذكور فيها.

(٤) بمعنى أضاء.

شرح: أقول: هذا السؤال نظماً مشتملٌ على ثلاثة[1] أسئلة نثراً، وهي:

س﴿١﴾: ما الصحابي؟

﴿ج﴾: هو من اجتمعَ بالنبيِّ ﷺ مؤمناً به بعد البعثة في محلِّ التعارف، وإنْ لم يَرَهُ، أو لم يروِ عنه شيئاً، أو لم يميِّزْ على الصحيح.

وأما قولهم: «ومات على الإسلام» فهو شرطٌ لدوام الصحبةِ لا لأصلها، فإن ارتدَّ ـ والعياذُ بالله تعالى ـ ومات مرتداً، فليس بصحابي، كعبدالله بن خطل[2]، وأما من عادَ إلى الإيمان، كعبدالله بن أبي سرح[3]، فتعودُ له الصحبةُ مجرَّدةً عن الثواب، على الخلاف، وفائدته: التسميةُ، والكفاءة لبنتِ الصحابي.

ويدخلُ في الصحابي عبدالله بن أمِّ مكتومٍ ونحوهُ من العميان، أحدُ المؤذِّنين له ﷺ.

ويدخلُ عيسى وإلياس والخضر عليهم الصلاة والسلام[4]، وتدخل الملائكة الذين اجتمعوا به ﷺ.

---

(١) في الأصل: ثلاث.

(٢) كان مسلماً، فأرسله الرسول ﷺ مع أحد الأنصار مصدقاً، وكان معهما مولى له مسلم يخدمه، فعدا على مولاه فقتله لأنه لم يصنع له طعاماً، ثم ارتدَّ مشركاً، وكان يهجو رسول الله ﷺ بالشعر، وهو ممن أهدر دمه رسول الله ﷺ يوم فتح مكة ولو تعلق بأستار الكعبة. ينظر: السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية ص (٥٦٧) وهامشها.

(٣) عبدالله بن سعد بن أبي سرح، كان قد أسلم قديماً وكتب لرسول الله ﷺ الوحي، ثم افتتن وخرج من المدينة إلى مكة مرتداً، فأهدر رسول الله ﷺ دمه يوم الفتح، ثم استأمنه عثمان رضي الله عنه فقبله رسولُ الله ﷺ وقال: «**الإسلام يجبُّ ما قبله**»، وقد ولاّه عثمان مصر بعد عمرو بن العاص. رضي الله عنهم جميعاً. ينظر الطبقات الكبرى لابن سعد، (٤٩٦/٧).

(٤) هذا على زعم أن الخضر وإلياس اجتمعا برسول الله ﷺ وأنهما ما زالا أحياء، وهو ما لم يثبت.

س﴿٢﴾: ما المخضرم، وما رتبتهُ في الفضل؟

﴿ج﴾: هو مَنْ آمنَ بالنبيِّ ﷺ في زمنهِ من غيرِ اجتماعٍ به، كالنجاشيِّ أميرِ الحبشة، وأبي مسلم الخولاني[1]، ونحوهما، وهو دون الصحابي في الفضل.

س﴿٣﴾: ما التابعي؟

﴿ج﴾: هو من اجتمع بالصحابي مؤمناً، كنافع ونحوه، وهو دون المخضرمِ في الفضل.

(١) هو عبدالله بن ثوب الخولاني، فقيه عابد زاهد، نعته الذهبي بريحانة الشام، أصله من اليمن، أسلم قبل وفاة النبي ﷺ ولم يره، فقدم المدينة في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وهاجر إلى الشام، وكان ثقة. حلية الأولياء ١٢٢/٢، تقريب التهذيب (٦٧٣)، الأعلام ٢٠٣/٤.

تقسيم السنة المضافة إلى النبي ﷺ

س: كم قسماً السنَّةُ للرسولِ ... مضافةً إليهِ بالمنقولِ

ج: أقسامُها ستٌّ أتت تحريرا ... قولاً وفعلاً فاذْرِ أو تقريرا

وصفاً وخُلقاً للنبيْ البشيرِ ... كليس بالطويلِ والقصيرِ

أيضاً وأياماً فكاستشهادِ ... حمزةَ أو قتلِ الجهيلِ العادي

شرح:

س: كم قسماً سنَّةُ الرسولِ ﷺ؟

ج: هي ستة أقسام، أعني: قولاً، وفعلاً، وتقريراً، ووصفاً، وخُلقاً؛ **ككونهِ عليه الصلاة والسلام ليس بالطويل ولا بالقصير**[1]، **وضحكهُ التبسُّم**[2] **ومشيهُ الهوينىٰ**[3]، وأياماً[4]، كاستشهادِ حمزةَ رضي الله عنه، وقتلِ أبي جهلٍ العدوِّ.

---

(١) فيه حديث أنس الصحيح: «كان رسولُ الله ﷺ ليس بالطويل البائن، ولا بالقصير». صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب الجعد ٥٧/٧.

(٢) فيه حديث عائشة رضي الله عنها: «ما رأيتُ رسول الله ﷺ مستجمعاً ضاحكاً حتى أرى منه لهواته، إنما كان يتبسَّم». صحيح مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب التعوذ عند رؤية الريح والغيم رقم ١٦/٨٩٩.

(٣) فيه حديث أبي هالة المعروف «ويمشي هوناً»، وقد خرَّجه الألباني في «مختصر الشمائل المحمدية» بأنه ضعيف جداً (ص١٨)، وكذا محقق «أخلاق النبي ﷺ وآدابه» لأبي الشيخ الأصبهاني رقم (١٧).
ووردت الكلمة في المتن «الهوينة»؟

(٤) يعني بالأيام الوقائع والحروب.

﴿ [أنواع الحديث]

س: قسِّمْ لنا الستَّةَ بالإجمالِ ... لسنَّةِ إسنادٍ بِعَدٍّ والِ[1]

﴿ج﴾: الستُّ ذي عند المحدِّثينا ... أقسامُها إحدى مَعَ أربعينا

متواترُ الحديثِ والصحيحُ ... مشهورُ ثم حسنٌ يفيحُ

والمسندُ المرفوعُ والموقوفُ ... والصالحُ المضعَّفُ الضعيفُ

معنعنٌ مؤنَّنٌ ومرسلُ ... موصولهُ معلَّقٌ مسلسلُ

منقطعٌ ومُعْضَلٌ مقطوعُ ... والمنكرُ الغريبُ والموضوعُ

عاليْ ونازلٌ عزيزٌ مضطربْ ... فردٌ معلَّلٌ وشاذٌ منقلبْ

مركَّبٌ والمبهمُ المدبَّجُ ... مصحَّفٌ مقلوبُ ثم المُدْرَجُ

والنسخُ واللحَّاق سبقاً أَسَّسُوا ... مختلفٌ مؤتلفٌ مدلَّسُ[2]

شرح:

س: إلى كم تنقسمُ أقسام السنَّةِ الستَّة؟

﴿ج﴾: تنقسم إلى واحدٍ وأربعين قسماً، وهي: المتواتر، والصحيح، والحسن، والمشهور، والمسند، والمرفوع، والموقوف، والصالح، والمضعف، والضعيف، والمعنعن، والمؤنَّن، والمرسل، والمعلَّق، والموصول، والمسلسل، والمنقطع، والمعضل، والمقطوع، والمنكر، والغريب، والموضوع، والعالي، والنازل، والعزيز، والمضطرب، والفرد، والمعلل، والشاذ، والمنقلب، والمركب، والمبهم، والمدبج، والمصحف، والمقلوب، والمدرج، والناسخ، والمنسوخ، والمختلف، والمؤتلف، والمدلَّس[3].

---

(١) في الأصل «والي». وهو فعل أمر.

(٢) اللّحاق: يعني من لحق بهم.

(٣) فاته كثير مما هو مستعمل مشهور عند أهل الحديث، كالقوي، والجيد، والمعروف، والمحفوظ، والمجوَّد، والثابت... =

س: فما حديثٌ كان بالتواتر ... والحكمُ بينه بلا تهاتُر
﴿ج﴾: فهو الذي الجمهورُ قد رواهُ ... من أولٍ له لمنتهاهُ
في الصدق جمعاً تستحيلُ العادهْ ... تواطؤاً في الكذْبِ للإفادهْ
لسامعِ[1] العلمِ حديث: من كذبْ ... عليَّ متعمِّداً يرىٰ لهبْ
فالنوويْ في ذا الحديثِ حابي ... تواتراً عن مائتَيْ صحابي
وحكمه كالنص فيه يدْعي ... من الضروري أن يفيد القطعي

شرح: أقول: هذا السؤال نظماً مشتمل على سؤالين نثراً، وهما:

س﴿١﴾: ما الحديث المتواتر؟

﴿ج﴾: هو ما رواهُ عددٌ تحيلُ العادةُ تواطؤهم على الكذبِ من ابتدائهِ إلى انتهائهِ، وينضافُ لذلك أن يصحبَ خبرَهم إفادةُ العلم لسامعه، كحديث: «**من كذبَ عليَّ متعمِّداً فليتبوَّأ مقعده من النار**»[2] فقد نقل النووي أنه جاء عن مائتين من الصحابة رضي الله عنهم[3].

= وقد أوصلها ابن الصلاح رحمه الله إلى (٦٥) نوعاً، وبعضهم إلى (١٠٠)، واختصرها ابن كثير إلى أقل من هذا... ينظر لمحات في أصول الحديث للأستاذ محمد أديب الصالح ص (١٠٨ ـ ١٠٩).

(١) في الأصل «تسامع». والمقصود: للإفادة لسامع العلم،...

(٢) رواياته وتخريجاته عديدة، منها في صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من سُمِّي بأسماء الأنبياء ١١٨/٧، وصحيح مسلم، المقدمة ٧/١، وسنن الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الحديث عن بني إسرائيل ٤٠/٥ رقم (٢٦٦٩) وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) أي وبحسب العادة، إذا ورد الحديث عن مثل هذا العدد من الصحابة، ينقله عنه كثيرون، وهكذا إلى انتهائه... ثم كون هذا الحديث جاء عن مائتين من الصحابة، قال العراقي: ليس في هذا المتن بعينه، ولكنه في مطلق الكذب، والخاص بهذا المتن رواية بضعة وسبعين صحابياً، منهم العشرة المشهود لهم بالجنة.

س (٢): ما حكم المتواتر؟

﴿ج﴾: هو أنه يفيد القطع يقيناً بالضرورة، ويكفرُ جاحدهُ في الشرعيات.

❋ ❋ ❋

❁ الثاني: الحديث المشهور

س: بيِّنْ لنا فما بمشهورِ سُمي ... أفْصِحْ لنا عن حكمهِ في الرسم[١]

﴿ج﴾: ما قد رُويْ من طُرقٍ محصورهْ ... فوق اثنتين قد غدتْ مشهورهْ

كإنما الأعمالُ بالنياتِ ... روى البخاري مفرداً بالنيةِ

والحكمُ أنْ يفيدَ علماً نظريّ ... إلحاقه في متواترٍ حَرِيّ

شرح: أقول: هذا السؤال نظماً متضمنٌ سؤالين نثراً، وهما:

س﴿١﴾: ما المشهور؟

﴿ج﴾: هو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، كحديث: «**إنما الأعمالُ بالنية**»[٢] على رواية: البخاري، ورُوي «**بالنيات**»[٣] لكنه إنما طرأتْ له الشهرةُ من عند يحيى بن سعيد، وأول إسناده فرد[٤].

س﴿٢﴾: ما حكم المشهور؟

﴿ج﴾: هو أنه ملحق بالمتواتر عندهم، لأنه يفيد العلم النظري[٥].

❋ ❋ ❋

---

(١) أي حكمه فيما كُتب أو نُقل.

(٢) حديث متواتر رواه الستة وغيرهم... صحيح البخاري، الحديث الأول ١/٢...

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب النية في الأيمان رقم (٦٦٨٩).

(٤) لأنه تفرَّد به عمر رضي الله عنه، إذ لم يروه عنه ﷺ سواه، ثم تفرَّد بروايته عن عمر علقمة...

(٥) قوله: «ملحق بالمتواتر» أي في إفادة العلم ووجوب العمل به. وقوله: «يفيد العلم النظري» أي لا الضروري كالمتواتر، إذ هو مقطوع بصحته وصدقه من غير نظر فيه، وأما هذا فلا يُقطعُ بصحته حتى ينظر فيه، فإن كان رواته رواة الصحيح أو الحسن أعطي حكمهما، وإلا فلا.

س: فما حديثٌ كان بالصحيح ... بيِّنْ لنا يا صاحِ بالتصحيح

ج: ما بالعدولِ الضابطين ذا اتَّصلْ ... إسنادهُ بلا شذوذٍ أو عِلَلْ

بنفي خلْفِ ثقةٍ حفظاً رجحْ ... أو عدداً لا قَدْحَ علَّةٍ نجحْ

مثالهُ ما في الصحيحينِ حوى ... والغيرُ من أهلِ الحديثِ قد روىٰ

يختارُ أنْ لا جزمَ في إسنادِ ... أصحُّ من أسانِدِ للهادي

بغيرِ قيدٍ بصحابيْ الترجمه ... لعسرِ إطْلاعِ على ما ترجمهْ

فإنْ بصاحبٍ لهٰذيْ قُيِّدا ... ساغَ كذا أصحُّ ما قد أسندا:

لعمرَ الزهريُّ عن سالمَ مرّ ... عن والدٍ له عن الجدِّ عُمَرْ

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً متضمِّنٌ خمسةَ أسئلةٍ نثراً، وهي:

س(١): ما الحديثُ الصحيح؟

ج: هو ما اتصلَ سندهُ بالعُدولِ الضابطين بلا شذوذٍ ولا علَّة.

س(٢): ما قصدهم بنفي الشذوذِ والعلَّة؟

ج: أن لا يكونَ الثقةُ مخالفاً لمن هو أرجحُ منه حفظاً وعدداً مخالفةً لا يمكن الجمعُ، ولا علةً خفيَّةً قادحةً مجمعٌ عليها، أي إسنادهُ ضعيفٌ لا أنه مقطوعٌ به في نفسِ الأمر؛ لجوازِ خطأ الضابطِ الثقةِ ونسيانه.

س(٣): ما حكم الصحيح؟

ج: إفادته الظنّ. نعم يُقطعُ به إذا تواتر، فإنْ لم يتصل، بأن حذفَ من أول سندهِ أو جميعه لا وسطه، فمعلَّق، وهو في صحيح البخاريِّ مرفوعٌ أو موقوف[1].

(١) معلَّق لكونه ـ بحذف أول سنده ـ كالجدار المعلَّق، ويُطلق عليه أنه غير صحيح بمعنى أنه لم يصحَّ إسناده بالشروط المذكورة، لا أنه كذب في نفس الأمر... وإنما يفعل البخاري ذلك اعتماداً على شهرة الحديث وسنده، أو في المتابعات والشواهد لا في الأصول.

س﴿٤﴾: هل يجزمُ بإسناد بأنه أصحُّ الأسانيد أم لا؟

﴿ج﴾: لا يجزمُ في سندٍ بأنه أصحها مطلقاً غيرَ مقيَّدٍ بصحابيِّ تلك الترجمة[١]؛ لعسر الاطلاع، إذ يتوقفُ على وجودِ درجاتِ القبولِ[٢] في كلِّ فردٍ فردٌ من روايةِ السندِ المحكوم له، نعم إذا قُيِّدَ بصاحبها يسوغُ ذلك ويُحكمُ بتصحيح، نحو جزءٍ[٣] نصَّ على صحبةِ معتمدٍ عليه من الحفاظِ والنقّاد، وإلا فلا، إلا لمن تمكنتْ معرفتهُ وقويَ إدراكهُ عند كثيرين، خلافاً لابن الصلاح، حيث منع؛ لضعف هذا الزمان.

س﴿٥﴾: كيف يقيَّدُ السندُ بصاحبِ الروايةِ فيسوِّغُ الجزمَ به؟

﴿ج﴾: بأن يُقالَ مثلاً: أصحُّ أسانيدِ أهلِ البيتِ جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدِّه، عن عليٍّ رضي الله عنهم، إذا كان الراوي عن جعفر ثقةً.

وأصحُّ أسانيد الصدِّيقِ رضي الله عنه: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر.

وأصحُّ أسانيد عمر رضي الله عنه: الزهريُّ، عن سالم، عن أبيه عبدالله، عن جدِّه عمر.

وأصحُّ أسانيد أبي هريرة رضي الله عنه: الزهريُّ، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

وأصحُّ أسانيد ابنِ عمر: مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وأصحُّ أسانيدِ عائشة رضي الله عنها: عبيدالله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة، رضي الله عنهم أجمعين.

❋ ❋ ❋

---

(١) أي: أو بجهة محصورة، كأهل البيت الآتية... أو البصريين، أو المدنيين.

(٢) أي المرتفعة عن سائر الأسانيد، فإن الاطلاع على سائر الأسانيد ومعرفة أن هذا أصحها متعسِّر، بل متعذر.

(٣) أي ككتاب من المصنفات المشهورة.

❁ الرابع: الحديث الحسن

س: ما حَسَنُ الحديثِ عند الناسِ ... وحكمهُ فِدْنا للاستئناسِ
﴿ج﴾: ما انعرفَ المخرِّجُ المسْمِيُّ ... في طُرْقِهِ مكيٌّ أو شاميُّ
رتبتهُ من الصحيحِ أدوَنُ ... صحيحُ إسنادٍ كذا أو حَسَنُ

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً متضمِّنٌ سؤالين نثراً، وهما:

س﴿١﴾: ما الحسن؟

﴿ج﴾: ما عُرفَ مخرِّجهُ من كونهِ حجازياً أو شامياً، عراقياً أو كوفياً أو مكياً، كأن يكون الحديثُ عن راوٍ قد اشتُهرَ بروايةِ أهلِ بلده، كقتادة في البصريين، والمقصودُ به الاتصال.

[فالمنقطعُ والمرسلُ والمعضلُ لغَيْبة بعض رجالها لا يُعلم مخرِّجُ الحديث منها؛ لا يسوغ الحكم بمخرِّجه، فالمعتبر الاتصال ولو لم نعرف المخرِّج، إذ كلُّ معروفِ المخرج متصل ولا عكس[1].

وشهرة رجاله بالعدالة والضبط المنحطِّ عن الصحيح][2].

س﴿٢﴾: ما حكمُ الحسن؟

﴿ج﴾: انحطاطُ رتبتهِ عن الصحيح. فلو قيل: هذا حديثٌ حسنُ الإسنادِ أو صحيحه، فهو دون قولهم: حديثٌ حسنٌ صحيح، أو حديثٌ حسن، لأنه قد يصحُّ أو يحسنُ الإسناد لاتِّصالهِ وثقةِ رواتهِ وضبطهِ دون المتن، لشذوذٍ أو علَّة.

ومعنى حسنٌ صحيح: صحَّ بإسنادٍ وحَسُنَ بآخر.

❁ ❁ ❁

(١) أي: لما عرفت من أن ما سقط من رجاله شيء لم يعرف مخرِّجه. وقوله: «ولا عكس» أي لأنه قد يتصل مع عدم الاشتهار، بل ومع الضعف.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة بالقلم على الأصل المطبوع، لعله بخط المؤلف نفسه، نقله من مقدمة القسطلاني على شرح البخاري.

❁ الخامس: الحديث المسند

س: ما المسندُ المدعُوْ إلى الإسنادِ عند الورىٰ بيِّنْهُ للتهادي

﴿ج﴾: ما اتصلَ الإسناد من راويهِ للمصطفى رفعاً ووقفاً فيهِ

شرح:

س: ما المسند؟

﴿ج﴾: ما اتصلَ سندهُ من راويهِ إلى منتهاهُ رفعاً أو وقفاً.

❁ ❁ ❁

❁ السادس: الحديث المرفوع

س: إن قلتَ ما المرفوعُ في الأنام فِذْنا مع الأحكامِ بالتمامِ

﴿ج﴾: مرفوعُ ما أضيفَ للبشير من قولٍ أو فعلٍ أوَ التقريرِ

موصولاً أو منقطعاً ويدخلُ مُرْسَلُ فيه والضعيفَ يشملُ

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً مشتملٌ على سؤالينِ نثراً، وهما:

س(١): ما المرفوع؟

﴿ج﴾: هو ما أُضيفَ إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير، متصلاً كان أو منقطعاً.

س(٢): ما حكمه؟

﴿ج﴾: دخولُ المرسلِ فيه وشمولهُ الضعيف.

س: ما حكمُ قولِ التابعيْ أو دونه يرفعهُ يسندهُ يأثرهُ

رفَعهُ مرفوعاً أو يبلغُ بهْ يرويهِ أو يَنمِيهِ فِذْنا ننتبه

﴿ج﴾: الحكمُ فيما حدَّثوا مشروعُ بلا خلافٍ أنه مرفوعُ

شرح:

س: ما حكمُ قولِ التابعيِّ فمن دونه: يرفعه، أو يسنده، أو يأثره[1]، أو يبلغ به، أو يرويه، أو يَنْمِيه[2]؟

﴿ج﴾: هو أنه مرفوعٌ بلا خلاف، والحاملُ له على ذلك الشكُّ في الصيغة[3] التي سمع بها: أهي قالَ رسولُ الله ﷺ، أو النبي، أو نحو ذلك، [كسمعت، أو حدثني]، ممن لا يرى الإبدال، أو طلباً للتخفيفِ وإيثاراً للاختصار، أو للشكِّ في ثبوته، أو ورعاً، حيث علمَ أن المرويَّ بالمعنى فيه خلاف.

[وفي بعضِ الأحاديثِ قولُ الصحابيِّ عن النبيِّ ﷺ: يرفعه، وهو في حكمِ قولِهِ: عن الله تعالى.

ولو قال تابعيّ: كنا نفعل، فليس بمرفوع، ولا بموقوفٍ إنْ لم يُضِفْهُ لزمنِ الصحابة، بل مقطوع. فإنْ أضافَهُ لِزَمَنهم احتملَ الوقف؛ لأنَّ الظاهرَ اطِّلاعهم عليه وتقريرهم. واحتملَ عدمَهُ؛ لأنَّ تقريرَ الصحابيِّ قد لا يُنْسَبُ إليه، بخلافِ تقريرِه ﷺ.

وإذا أتىٰ شيءٌ عن صحابيٍّ موقوفاً عليه ممّا لا مجالَ للاجتهادِ فيه، كقولِ ابن مسعود: «**من أتىٰ ساحراً أو عرّافاً فقد كفرَ بما أُنزل على محمد** ﷺ»[4] فحكمهُ الرفع، تحسيناً للظنِّ بالصحابة، قاله الحاكم. ا هـ قسطلاني][5].

❋ ❋ ❋

---

(١) يأثره: من أثرت الحديث، نقلته.

(٢) ينميه: ينسبه إليه.

(٣) في الأصل «الصنيعة» وتصحيحه من مقدمة القسطلاني.

(٤) هكذا ورد، لعله مختصراً، وقد أورد عدة روايات له الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب ٣٦/٤، وهو حديث صحيح (صحيح الجامع الصغير قم ٥٩٣٩).

(٥) ما بين المعقوفتين كتب بالخط على النسخة المطبوعة، ولعله بخط المؤلف، وقد نقله من مقدمة القسطلاني.

السابع: الحديث الموقوف

س: أخبرْ فما المسْمُوُّ بالموقوفِ ... وحكمهُ الثابتُ للوقوفِ

ج: هُوْ ما على صحابي قولاً قُصِرْ ... أو فعلاً او لَوِ انقطاعهُ بُصِرْ

نعمْ يسمَّى أثراً كنّا ... نفعلُ ما لم يضفِ المكنَّى

إلى الرسولِ مثلُ كنا نعزِل ... فمن قبيل الرفعِ قيلَ يعزلُ

مرفوعهمْ إن عارضَ الموقوفا ... يكون للرافعِ حكمٌ يوفىٰ

شرح: أقول: هذا السؤال نظماً مشتملٌ على أربعةِ سؤالات نثراً:

س(١): ما الموقوف؟

ج: هو ما قَصُرَ على الصحابيِّ قولاً أو فعلاً، ولو كان منقطعاً.

س(٢): هل يسمى أثراً؟

ج: نعم، فمنه قولُ الصحابي: كنا نفعل، ما لم يضفه إلى النبيّ ﷺ.

س(٣): ما حكم الموقوف؟

ج: هو أن إضافةَ الصحابيِّ إليه كقول جابر رضي الله عنه: «**كنا نعزِلُ على عهد رسول الله ﷺ**»[1] فمن قبيل المرفوع، وإن كان لفظه موقوفاً، لأن غَرَضَ الراوي بيانُ الشرع. وقيل: يعزلُ عن الرفعِ فلا يكونُ مرفوعاً.

وقولُ الصحابي: من السنَّةِ كذا، أو أُمرنا، أو كنّا نُؤمر، أو نُهينا، أو أُبيح؛ فحكمُه الرفع أيضاً، كقول الصحابي: «**أنا أشبهكم صلاةً به ﷺ**»[2].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب العزل ١٥٣/٦.

(٢) عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، أن أبا هريرة كان يصلي لهم فيكبِّر كلما خفض ورفع، فلما انصرف قال: والله إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ. صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع... رقم (٣٩٢).

س﴿٤﴾: إذا تعارضَ الرفعُ والوقف، بأن رَفعَ ثقةٌ حديثاً، ووقفهُ ثقةٌ غيره، فلأيِّهما يكونُ الحكم؟

﴿ج﴾: يكونُ الحكمُ لرافعِ الحديث؛ لأنه مُثْبِتٌ وغيرهُ ساكت، ولو كان نافياً فالمُثبتُ مقدَّم على النافي.

❋ ❋ ❋

❁ الثامن: الحديث الصالح

س: افصحْ لنا عن الحديثِ الصالحِ ... لنغنمَ الفلاحَ في المصالحِ

﴿ج﴾: صالحُ دون حَسَنٍ فما رقي ... لصحَّةٍ ثم إلى حَسَنْ بقي

للاحتجاجِ صالحاً وما عدا ... هُما للاعتبارِ والذي بدا

فيه قصورٌ عنهما فمزدَجرْ ... وَهْنٌ شديدٌ فيه قال ابنُ حجرْ

شرح:

س: ما الحديثُ الصالح؟

﴿ج﴾: هو ما دون الحَسَن، وبعضهُ أصحُ من بعض.

قال الحافظ ابن حجر: لفظُ «صالح» في كلام أبي داود أعمُّ من أن يكونَ للاحتجاج أو للاعتبار، فما ارتقىٰ إلى الصحَّة ثم إلى الحسن فهو للاحتجاج، وما عداهما فهو للاعتبار، وما قصرَ عن ذلك فهو الذي فيه وهنٌ شديد[1].

❋ ❋ ❋

(١) هو تفسير لكلام أبي داود رحمه الله: وما كان في كتابي السنن من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصحُّ من بعض.

❁ التاسع: الحديث المضعف

س: ما ذا الحديثُ إسمهُ المضعَّف ... صِفْهُ مع الحُكْمِ بخيرٍ نُسْعَفُ

﴿ج﴾: مضَّعفٌ ما لم يكنْ إجماعُ ... لهمْ على ضعفٍ به بل شاعوا

للبعضِ تضعيفٌ بمتنٍ أو سندْ ... لآخَر تقويةٌ في المستندْ

وحكمهُ من الضعيفِ أعلىٰ ... وفي البخاري منه في حلا[1]

شرح:

س﴿١﴾: ما المضعَّف؟

﴿ج﴾: هو ما لم يُجمعْ على ضعفه، بل في متنهِ أو سنده تضعيفٌ لبعضهم، وتقويةٌ للبعضِ الآخر، وهو أعلى من الضعيف[2]، وفي البخاري منه[3].

❁ ❁ ❁

❁ العاشر: الحديث الضعيف

س: بَيِّنْ لنا المدعوَّ بالضعيفِ ... مَعْ حكمهِ عند أولي الترهيفِ

﴿ج﴾: فهو الذي عن رتبةِ الحَسَنْ نزلْ ... في درجاتِ الضَّعْفِ فيهِ لم يزلْ

في حسبِ البعدِ من الشروطِ ... لصحَّةِ: تفاوتُ المَحوطِ

في فضلِ أعمالٍ ضعيفٌ يُعْمَلُ ... عن شرعِيَاتٍ واعتقادٍ يُهْمَلُ

شرح: أقول: هذا السؤال نظماً مشتملٌ على سؤالينِ نثراً، وهما:

---

(١) «حلَّ» بمعنى وُجد، كما يأتي في الشرح والتعليق عليه.

(٢) أي قوة، لا ضعفاً كما قد يتوهم.

(٣) أي على وجه التقوية لحديث آخر، تابعاً أو شاهداً له، لا على أنه أصل مقصود بذاته.

س﴿١﴾: ما الحديث الضعيف؟

﴿ج﴾: هو ما قَصُرَ عن درجة الحسن، وتتفاوتُ درجاتهُ في الضعف بحسبِ بُعدهِ من شروطِ الصحَّة.

س﴿٢﴾: ما حكمه؟

﴿ج﴾: هو أنه يُعملُ فيه في فضائل الأعمال، دون الاعتقاديات والشرعيات.

❋ ❋ ❋

الحادي عشر: الحديث المعنعن

س: أخبرْ عن الذي سُمِيْ مُعَنْعَنا ... أيضاً مع الحكمِ الذي فيه اعتنىٰ

﴿ج﴾: ما قيلَ عن فلانَ عن فلانِ ... فيه بلا تصريحِ راوٍ عاني
بالسمعِ والتحديثِ والإخبار ... عمَّنْ لهمْ إسماً وعرفاً ساري
موصولُ ذا عند المحدِّثينا ... في شرطهم لقا المعنعنينا
لو مرةً بعضهمو بعضاً عني ... ونفيُ تدليسٍ من المعنعنِ
لِقاً وطولُ صحبةٍ عُرْفاً شَرَطْ ... بخاريٌ أنكرَ مسلمُ الشرطْ

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً مشتملٌ على سؤالينِ نثراً، وهما:

س﴿١﴾: ما الحديث المعنعن؟

﴿ج﴾: هو ما قيل فيه فلانٌ عن فلانٍ من غيرِ صريحٍ بالسماعِ أو التحديثِ أو الإخبارِ أتى عن رواةٍ مسميينَ معروفين.

س﴿٢﴾: ما حكم المعنعن؟

﴿ج﴾: هو أنه موصولٌ عند الجمهورِ بشرطِ ثبوتِ لقاءِ المعنعنين بعضهم بعضاً ولو مرةً، وعدمُ التدليسِ من المعنعِن، لكن اختلفَ في شرطيةِ اللقاءِ بينهما، وطولِ الصحبة، ومعرفةِ الروايةِ للمعنعنِ عن

المنعنِ عنه، فاشترطَ ذلك البخاريُّ، وأنكرَهُ مسلمٌ قائلاً: إنه مخترعٌ لم يُسبق قائلُه إليه، ادِّعاء[1].

❋ ❋ ❋

❁ الثاني عشر: الحديثُ المؤنَّن

س: ماذا الحديثُ لهمو المؤنَّنُ وكيف حكمهُ على ما بيَّنوا

﴿ج﴾: مؤنَّنُ الحديثِ قولُ الراوي حدَّثنا فلانُ أنَّ الحاوي

قال: كَعَنْ في الأمْنِ منْ تدليسِ لُقيا سماعِ جلسةِ الأنيسِ

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً متضمِّنٌ سؤالين نثراً، وهما:

س﴿١﴾: ما الحديث المؤنَّن؟

﴿ج﴾: هو قولُ الراوي: حدثنا فلانٌ أن فلاناً قال كذا.

س﴿٢﴾: ما حكمه؟

﴿ج﴾: هو حكمُ المعنعن في اللقاءِ والمجالسةِ والسماع، مع السلامةِ من التدليس.

❋ ❋ ❋

❁ الثالث عشر: الحديثُ المرسل

س: إن قلتَ ما هذا الحديثُ المُرْسَلُ والحكمُ هل فيه احتجاجٌ يحصلُ

---

(١) يعني قول مسلم: إن اشتراط ثبوت اللقاء قول مخترع لم يسبق قائله إليه، وإن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديماً وحديثاً أنه يكفي أن يثبت كونهما في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها.

قال ابن الصلاح: وفيما قاله مسلم نظر، فليس له حكم الاتصال ما لم يكن له من شيخه إجازة.

﴿ج﴾: ما التابعيُّ مُطْلقاً هذا رفعْ ... أو تابعيْ كبيرُ للنبيْ شَفَعْ
وحكمهُ فيه احتجاجٌ سرمدا ... للحنفيْ ومالكٍ وأحمدا
في مُشْهرٍ عنه، خلافَ الشافعيْ ... ومرسَلُ الأصحابِ حُجةٌ يَعيْ

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً مشتملٌ على سؤالين نثراً، وهما:

س﴿١﴾: ما الحديث المرسل؟

﴿ج﴾: هو ما رفعَهُ التابعيُّ مطلقاً، أو تابعيٌّ كبيرٌ إلى النبيِّ ﷺ.

س﴿٢﴾: ما حكمه؟

﴿ج﴾: هو الاحتجاجُ به عند أبي حنيفةَ ومالكٍ وأحمدَ في المشهورِ عنه، لا عند الشافعي [والجمهور][1]، رحمهم الله تعالى.

أما مُرْسَلُ الصحابيِّ كابنِ عباسٍ وغيرهِ من صغارِ الصحابة عنه عليه الصلاة والسلام، فهو حجَّةٌ اتفاقاً.

❋ ❋ ❋

❋ الرابع عشر: الحديثُ الموصول

س: بَيِّنْ لنا الموصولَ في النجاحِ ... متصلاً يُسْمَىٰ بالاصطلاحِ
﴿ج﴾: ما اتصلَ الإسنادُ رفعاً وقْفَا ... فيه لغيرِ تابعيٍّ عُرْفَا
نعمْ يسوغُ أنْ يُقالَ متصلْ ... إلى سعيدٍ أو إلى الزهريْ يَصِلْ

شرح:

س: ما الحديثُ الموصول، وهو المسمَّى بالمتصل؟

---

(١) ما بين المعقوفتين كُتب بالخط، وهو صحيح كما عند القسطلاني. قال الأبياري رحمه الله: أي جمهور المحدِّثين، وكذا عند كثير من الفقهاء والأصوليين، وذلك للجهل بحال الساقط، فيُحتمل أن يكون غير صحابي، لأن أكثر رواية التابعين بعضهم عن بعض، وحينئذٍ احتمل أن يكون ضعيفاً. ولو اتفق أن الذي أرسله كان لا يروي إلا عن ثقة فإن التوثيق في المبهم غير كاف، وإن كان المَجهول المسمى غير مقبول، فالمجهولُ عيناً وحالاً أولى.

﴿ج﴾: ما اتصلَ سندهُ رفعاً ووقفاً، لا ما اتصلَ للتابعي. نعم يسوغُ أن يُقال: متصلٌ إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري مثلاً.

س: إنْ عارضَ الموصولُ ذاكَ المرسَلا ... فلمنْ يكونُ الحكمُ فيه مرسلا؟

﴿ج﴾: الوصلُ والإرسالُ لو تعارضا ... بأنْ خلافٌ من ثقاتٍ عارضا

رَوَوا حديثاً بعضُهم قد وصَلَهْ ... وآخرٌ من الرواةِ أرسلَهْ

حديثُ لا نكاحَ إلا بولـيّ ... رُوِيْ بإرسالٍ وفي وصلٍ جَليّ

فالحكمُ للمسنِدِ إنْ عَدْلاً ضَبَطْ ... لمُوصِلٍ عند البخاريْ مرتبطْ

شرح:

س: إذا تعارضَ الوصلُ والإرسالُ فلأيٍّ منهما يكونُ الحكم؟

﴿ج﴾: إذا تعارضَ الوصلُ والإرسال، بأنِ اختلفَ الثقاتُ في حديث، فرواهُ بعضهم متصلاً، وآخرُ مرسلاً، كحديث: «**لا نكاحَ إلا بولي**»[1] رواه إسرائيل وجماعةٌ عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي بردة، عن أبي موسى، رضي الله عنهما، عن النبيِّ ﷺ. ورواهُ الثوريُّ وشعبةُ، عن أبي إسحق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ.

قيل: يكونُ الحكمُ للمسندِ إذا كان عدلاً ضابطاً، وعند الإمام البخاري لمن وَصَل، [وهو الصحيح. ا هـ. قسطلاني][2].

---

(١) حديث صحيح رواه الأربعة وغيرهم. ينظر صحيح الجامع الصغير رقم (٧٥٥).

(٢) ما بين المعقوفتين وضع بالقلم ولعله بخط المؤلف، وأنه من مقدمة القسطلاني، ويفهم منه أن المختار في هذا قول البخاري، والحق أن الجملة الواردة في مقدمة القسطلاني هي على النحو التالي:
... فقيل: الحكم للمسند إذا كان عدلاً ضابطاً، قال الخطيب: وهو الصحيح. وسئل عنه البخاري فحكم لمن وصل، وقال: الزيادة من الثقة مقبولة. هذا مع أن المرسل شعبة وسفيان، ودرجتهما من الحفظ والإتقان معلومة. وقيل: الحكم للأكثر، وقيل: للأحفظ، وإذا قلنا به، وكان المرسل الأحفظ، فلا يقدح في عدالة الواصل وأهليته على الصحيح.

س: زيادةُ الثقاتِ هل مقبولهْ فيما رووُه أم ذهِ[1] مردودهْ

﴿ج﴾: مقبولةٌ على الصحيحِ مطلقا من فردٍ او من غير مَنْ نقصاً رقىٰ

وقيل مطلقاً وقيلَ منه رَدّ لا غيرهِ لدى الأصوليْنَ تَرِدْ:

إن جهلَ التعدادُ في المجالس يكونُ أولى في قبولِ الجالسِ

من صورةِ اتحادِ لو بقينا تعدَّدتْ مقبولٌ اَجمعينا

شرح:

س: هل زيادةُ الثقاتِ مقبولةٌ أو لا؟

﴿ج﴾: نعم هي مقبولةٌ مطلقاً على الصحيح، سواء كانت من واحدٍ، بأن رواهُ مرةً ناقصاً ومرةً أخرى وفيه تلك الزيادة، أو كانت الزيادةُ من غير مَنْ رواه ناقصاً.

وقيل: بل مردودةٌ مطلقاً لو قيل، مردودةٌ منه مقبولةٌ من غيره.

وعند الأصوليين: إن اتحدَ المجلسُ ولم تُحتمل غفلةٌ عنها غالباً رُدَّت[2]، وإن احتُمل قُبلت[3]، وإن جُهِلَ تعدُّدُ المجلسِ فأولى بالقبولِ من صورة الاتحاد، وإن تعدَّدَتْ يقيناً قُبلت اتفاقاً.

❋ ❋ ❋

❁ الخامس عشر: الحديثُ المعلَّق

س: بَيِّنْ [لنا][4] المدعوَّ بالمعلَّقِ مَعْ حكمهِ واكشفْ لنا عن مُغْلَقِ

---

(١) في الأصل «ذهي».

(٢) إذا ذكر أنه سمع كل واحد من الخبرين في مجلس قبلت، وكانا خبرين يُعمل بهما. ولم يحتمل غفلته (هكذا في مقدمة القسطلاني) أي بل علم أنه متذكر لها غير ذاهل عنها، رُدَّتْ عبارةُ غيره وجب التوقف فيها، ولعله للتعارض بين الزيادة والنقص.

(٣) أي إن احتمل غفلته عنها، وبالأولى ما لو صرح بأنه نسيها.

(٤) إضافة من عند المحقق.

﴿ج﴾: ما أولُ الإسنادِ فيه حُذِفا ... لأوسطٍ وفي البخاريْ أُلفا

إنْ جزموا فيه كقال وفعلْ ... مرفوعاً او موقوفَ كالصحيحِ علْ

إنْ غيرُ مجزومٍ به كيُروىٰ ... يُذكرُ فالمرفوعُ منه يُحوىٰ

فإنْ بثانيْ موضعٍ فإنْ وَصَلْ ... وضاقَ مخرجٌ ومتنهُ شَمَلْ:

أحكامَ، في إسنادهِ تصرَّفوا ... بالاختصارِ خوفَ تطويلٍ وفوا

وإنْ معلقاً فلو قد ذُكرا ... في صيغةِ الجزمِ فصحَّةً تُرىٰ

عن المضافِ للذي قد علقا ... عنه وجوباً وبتمريضٍ رقىٰ

لم يستفدْ ذلك لكنْ فيه ... صحيحُ مَعْ ما لم يصحّ يعنيهِ

وإنْ بغيرِ موضعٍ لم يوجدِ ... فحسنٌ منه صحيحٌ وهُدِيْ

ضعيفُ والموقوفُ منه يجزمُ ... فيه بما قد صَحّ فيما أحكموا

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً متضمِّنٌ سؤالينِ نثراً، وهما:

س﴿١﴾: ما المعلَّق؟

﴿ج﴾: هو ما حُذِفَ من أولِ إسنادِهِ لأوسطه، [مأخوذ من تعليق الجدار][1].

س﴿٢﴾: ما حكمُ المعلق؟

﴿ج﴾: هو أنه إن كان مجزوماً به، كقال وفعل، مرفوعاً كان أو موقوفاً، فله حكمُ الصحيح، وإن كان غيرَ مجزوم به، كيُروىٰ ويُذكر، فالمرفوعُ منه إن وُجِدَ في موضعٍ آخرَ، فإنْ موصولاً وضاقَ لمخرجٍ واشتملَ المتنُ على أحكامٍ يتصرَّفُ في الإسنادِ بالاختصارِ خوفَ التطويل، وإنْ معلقاً، فإن ذُكِرَ في صيغةِ الجزمِ يستفادُ منه الصحةُ عن المضافِ إلى مَنْ علقَ عنه وجوباً، وإن بصيغةِ التمريضِ، كقيلَ، فلا يستفاد ذلك، لكن فيه ما هو صحيحٌ وما

---

(١) ما بين المعقوفتين كُتب بالقلم على المطبوع، وهو من مقدمة القسطلاني. قال الأبياري: وقيل: من تعليق الطلاق، بجامع قطع الاتصال.

ليس بصحيح، وإن لم يوجد في موضع آخرَ فمنه صحيحٌ، ومنه حسن، ومنه ضعيف، والموقوفُ منه يجزمُ فيه بما صحّ[1].

❋ ❋ ❋

❋ السادس عشر: الحديث المسلسل

س: بَيِّنْ لنا المدعوَّ بالمسلسلْ ... لازمْ حديثاً للرسولِ سُلْسِلْ

ج: ما لازمَ الحالةَ في الرواةِ ... كالبصريْ عن بصريَّ والقضاةِ

أصحّهُ حديثُ آيةٍ بصَفّ ... وأوَّليَّةٍ برحمةِ اتَّصفْ

شرح:

س: ما المسلسل؟

ج: ما وردَ بحالةٍ واحدةٍ في الرواة، كالبصريِّ عن البصري، والقُضاةِ عن القُضاة، أو في الرواية كالمسلسل بالأوَّلية، وهو حديث الرحمة[2]،

---

(١) في كلام المؤلف اختصار شديد، الذي أخذ موجزه من مقدمة القسطلاني، فقال في هذا ما نصه، متحدثاً عن أسلوب الإمام البخاري في إيراد الأحاديث المعلقة:

وأما إيراده للأحاديث المعلقة مرفوعة وموقوفة، فيوردها تارة مجزوماً بها، كقال وفعل، فلها حكم الصحيح، وغير مجزوم بها، كيُروى ويُذكر، فالمرفوع تارة يوجد في موضع آخر منه موصولاً، وتارة معلقاً.

فالأول ـ وهو الموصول ـ: إنما يورده معلقاً حيث يضيق مخرج الحديث، إذ إنه لا يكرر إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على أحكام واحتاج إلى تكريره يتصرف في الإسناد بالاختصار خوف التطويل.

والثاني ـ وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقاً ـ فإما أن يذكره بصيغة الجزم، فيُستفاد منه الصحة عن المضاف إلى من علق عنه وجوباً، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فمنه ما يُلحق بشرط ومنه ما لا يلحق... وللكلام بقية... وفي شرحه زيادة توضيح... يراجع هناك لمن أراد.

(٢) حديث: «**الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء**». رواه الترمذي في جامعه، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة المسلمين رقم (١٩٢٤) وقال: حديث حسن صحيح. وله طرق وروايات أخرى.

أو بالقسم بالله العظيم، أو بالدمشقيين، أو بسورة الصف[1] ونحو ذلك[2].

❋ ❋ ❋

السابع عشر: الحديثُ المنقطع

س: بَيِّنْ لنا منقطعَ الإسنادِ ... تَحُزْ بفضلٍ من رسولِ الهادي

ج: فما من الرواةِ واحدٌ سَقَطْ ... قبلَ الصحابيْ أو مكانَينِ فقطْ

أو أكثرَ من غيرِ زيدِ الساقطِ ... منها على فردِ الرواةِ الرابطِ

شرح:

س: ما المنقطع؟

ج: ما سقطَ من رواتهِ واحدٌ قبل الصحابي، أو من مكانين أو أكثر، بحيث لا يزيدُ كلُّ ما سقطَ منها على راوٍ واحد.

❋ ❋ ❋

(١) أي مسلسل قراءة سورة الصف، وهو ما رواه عبدالله بن سلام قال: قعدنا نفرٌ من أصحاب رسول الله ﷺ، فتذاكرنا، فقلنا: لو نعلم أي الأعمال أحب إلى الله لعملناه، فأنزل الله عز وجل: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝١ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢﴾ [الصف: ١، ٢] قال عبدالله بن سلام: فقرأها علينا رسول الله ﷺ هكذا، قال أبو سلمة: فقرأها علينا ابن سلام رضي الله عنه هكذا، قال يحيى: فقرأها علينا أبو سلمة، قال ابن كثير: فقرأها الأوزاعي، قال عبدالله: فقرأها علينا ابن كثير. سنن الترمذي (٣٣٠٩) وقال: خولف محمد بن كثير في إسناد هذا الحديث عن الأوزاعي. وأورد له الإمام السيوطي عدة طرق في الدر المنثور ٣١٦/٦، وابن كثير في تفسيره ٣٥٦/٤، بينها رواية ابن سلام رضي الله عنه، التي رواها أحمد والترمذي...

(٢) تنظر أمثلة أخرى في مقدمة ابن الصلاح ص (٤٠١)، ومقدمة القسطلاني ص (٧١).

الثامن عشر: الحديثُ المُعضَل

س: إنْ قلتَ في اصطلاحهم ما المعضلْ ... مِنَ الحديثِ صِفْ لنا تفضَّلْ

ج: ما سقطَ اثنانِ من الرواةِ ... منه فأعلىٰ متواليات

قبلَ الصحابيْ مثلَ قولِ مالكِ ... قال النبيْ المنقذُ من مهالكِ

أو حذفوا لفظَ النبيْ والصاحبِ ... وفوق تابعي وقوفُ الراحبِ

شرح:

س: ما الحديثُ المعضل؟

ج: ما سقطَ من رواتهِ قبل الصحابيِّ اثنانِ فأكثرُ مع التوالي، كقولِ مالك: قال رسول الله ﷺ[1]. أو حذفِ لفظِ النبيِّ والصحابيِّ ووقفٍ على التابعي، [كقولِ الأعمش، عن الشعبيِّ: يُقال للرجل يوم القيامة: «**عملتَ كذا وكذا؟ فيقول: ما عملته، فتنطقُ جوارحه**» الحديث][2].

❋ ❋ ❋

التاسع عشر: الحديث المقطوع

س: أخبرْ عن المسمّوِ بالمقطوعِ ... هل يصلحُ الحجَّةَ للمشروعِ

ج: ما جاءَ من قولٍ وفعلٍ وَقْفَا ... عن تابعيْ ليس دليلاً عُرْفَا

---

(١) أي فإنه يروي عن نافع عن ابن عمر عن عمر، فقد أسقط قبل عمر اثنين.

(٢) ما بين المعقوفتين إضافة بالخط على الأصل المطبوع، وقد نقله من مقدمة القسطلاني. وأورده مختصراً، وبقيته: «فيختم على فيه، فتنطق جوارحه، فيقول لجوارحه: أبعدكنَّ الله، ما خاصمتُ إلا فيكن». وقد رواه الإمام ابن جرير الطبري في تفسير (سورة يس)، والحاكم النيسابوري في «معرفة علوم الحديث» ٣٨/١ وقال: أعضله الأعمش، وهو عن الشعبي متصل مخرَّج في الصحيح لمسلم...

شرح:

س: ما المقطوع، وهل يصلحُ أن يكونَ حجَّة للمشروعات؟

﴿ج﴾: هو ما جاءَ عن تابعيْ من قولهِ أو فعله موقوفاً عليه، وليس بحجَّةٍ.

❋ ❋ ❋

❋ العشرون: الحديث المنكر

س: ما منكرُ الحديثِ بَيِّنْ حتَّى ... تُعطىٰ ثواباً ـ خيرَ مَنْ قد أفتى ـ

﴿ج﴾: فهو الذي متنٌ له لا يُعرفُ ... من غيرِ راويهِ جهاتٌ تُوصَفُ

فلا متابعٌ له وشاهدْ ... صوابهُ تفصيلُ شاذٍ عاهِدْ

شرح:

س: ما الحديثُ المنكر؟

﴿ج﴾: هو ما لا يُعرفُ متنهُ من غير جهةِ راويه، فلا متابعَ له ولا شاهد، قاله البرديجي[1]. والصوابُ: التفصيلُ الذي ذكره ابنُ الصلاحِ في الشاذِّ[2].

❋ ❋ ❋

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي، نزيل بغداد. ثقة فهم حافظ. تذكرة الحفاظ ٢/٧٤٦.

(٢) ذكر ابن الصلاح رحمه الله أن البرديجي أطلق ذلك ولم يفصِّل، وهو قوله في الحديث المنكر الذي ينفرد به الرجل ولا يُعرف منه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه. ولا من وجه آخر.
قال: والصواب فيه التفصيل الذي بيناه آنفاً في شرح الشاذ.
وقد انتهى في الشاذ إلى أن المردود منه قسمان:
أحدهما: الحديث الفرد المخالف [لما رواه الثقات].
والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف.
تنظر مقدمة ابن الصلاح ص (١٧٩، ١٨٠ ـ ١٨١).

۞ الحادي والعشرون: الحديث الغريب

س: أفصحْ لنا عمَّن سُمِيْ غَريبا ... وكم له قِسماً فكنْ مُجيبا

﴿ج﴾: ما في روايةٍ له الراوي انفردْ ... أو في روايةِ الزياداتِ سَرَدْ

فيه عن الذي حديثهُ جُمِعْ ... في المتنِ والإسنادِ كالزهريْ لَمَعْ

أقسامهُ ثلاثةٌ: صحيحُ ... وحسنٌ في الترمذيْ نجيحُ

ضعيفهُ على غرائبِ غَلَب ... فهاكَ ذي الأقسامَ تُغْني عن طَلَبْ

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً مشتملٌ على سؤالين نثراً، وهما:

س﴿١﴾: ما الحديث الغريب[١]؟

﴿ج﴾: ما انفردَ راوٍ بروايته[٢]، أو بروايةِ زيادةٍ فيه عمَّن يُجمعُ حديثه، كالزهري[٣]، في المتنِ والسند.

س﴿٢﴾: كم قسماً له؟

﴿ج﴾: ثلاثةُ أقسام:

غريبٌ صحيح، كالأفراد المخرَّجةِ في الصحيحين.

وغريبٌ ضعيف، وهو الغالبُ على الغرائب.

وغريبٌ حسن، وفي جامعِ الترمذي منه كثير[٤].

* * *

(١) سمي بذلك لانفراد راويه عن غيره، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه.

(٢) بأن رواه هو وحده كلاً أو بعضاً.

(٣) أي أن هذا من شأن الأئمة، لجلالته، كالزهري وقتادة ونحوهما.

(٤) وقد قسم ابن سيد الناس الغريب إلى خمسة أقسام: غريب سنداً ومتناً، وسنداً لا متناً، ومتناً لا سنداً، وغريب بعض السند، وغريب بعض المتن.

س: بَيِّنْ لنا الموضوعَ مَعْ حكمٍ بدا ... لنحذرَ المرويْ ومَنْ فيه شدا

﴿ج﴾: الكذبُ المختلَقُ المصنوعُ ... على النبيْ محضُ افْتِرا موضوعُ

علامةُ الوضعِ كصبحٍ أسفَرا ... وظلمةٍ فيه كليلٍ أدبَرا

يُعرفُ في قرينةٍ في الراوي ... أو كانَ في إقرارِ وضعِ الحاوي

مُنلا علي القاري كذا ابنُ الجوزي ... قد أوضحا فيه البيانَ المجتزي

وحكمهُ التحريمُ في الروايهْ ... أو عملٍ إلاّ بيانُ الغايهْ

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً مشتملٌ على سؤالينِ نثراً، وهما:

س:(١) ما الموضوع؟

﴿ج﴾: هو الكذبُ على رسولِ الله ﷺ، ويسمَّى المختلقَ المصنوع.

وعلامةُ وضعه ظاهرةٌ كالصبحِ إذا أسفر، وله ظلمةٌ كالليلِ إذا أدبر.

وإنما يُعرفُ بإقرارِ واضعه، أو قرينةٍ في الراوي[١].

فقد وُضعتْ أحاديثُ تشهدُ بوضعها ركاكةُ ألفاظها ومعانيها، حتى قال الربيع بن خُثيم[٢] التابعي: إن للحديثِ ضوءاً كضوءِ النهارِ يُعرف، وظلمةٌ كظلمةِ الليل تُنكر[٣].

وقد نبَّه منلا علي القاري وابنُ الجوزي على الأَحاديثِ الموضوعة فراجعها[٤].

---

(١) كروايته عمن إذا سُئل عن مولده ذكر تاريخاً يعلم به وفاة ذلك الشيخ قبله...

(٢) في الأصل «خيثم» والصحيح ما أثبت، وهو من الزهاد الثمانية المذكورين، توفي بالكوفة سنة (٦١)هـ. ترجمته في حلية الأولياء ١٠٥/٢، وصفة الصفوة ٥٩/٣، وتذكرة الحفاظ ٥٧/١.

(٣) مقدمة القسطلاني ص (٩٣).

(٤) يعني كتابيهما: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، والموضوعات الكبرى.

س﴿٢﴾: ما حكمه؟

﴿ج﴾: هو حرمةُ روايتِهِ مع العلمِ به إلا مبيِّناً، والعملِ مطلقاً[1]؛ لأنه[2] إما نسيان، أو افتراء، أو نحوهما.

❋ ❋ ❋

❁ الثالث والعشرون: الحديثُ العالي

س: أوضحْ لنا عن الحديثِ العالي ... كم نوعاً العلْوُ على التوالي؟

﴿ج﴾: ذا خمسُ أنواعٍ حَريٌّ القبولِ: ... المطلقُ القريبُ مِنْ رسولِ

في العددِ القليلِ أَيْ بالنسبةِ ... لِواردٍ في عينهِ بالكثرةِ

والقربُ من محدِّث[3] إمام ... كالشافعيْ وأحمدَ الهُمامِ

والقربُ بالنسبةِ للشيخينِ ... أيضاً لصحبِ سننِ كذَيْنِ

والعُلْوُ من معمَّرٍ مشْراعِ ... والعُلْوُ من تقدُّمِ السماعِ

شرح:

س: ما الحديث العالي، وكم نوعاً له؟

﴿ج﴾: هو خمسة أنواع:

أحدها: المطلق، وهو القريبُ من رسولِ الله ﷺ بعدد قليلٍ بالنسبةِ إلى سندٍ آخرَ يَرِدُ بذلك الحديثِ بعينهِ بعددٍ كثير، أو بالنسبة لمطلق الأسانيد.

ثانيها: القربُ من إمامٍ من أئمَّةِ الحديثِ ذي صفةٍ عالية، كالحفظِ والضبطِ، كالأربعةِ المجتهدين.

---

(١) أي يحرم العمل به مطلقاً.

(٢) يعني وسببه.

(٣) في الأصل «حدث»، أو أن الميم فيها مطموسة.

ثالثها: القرب بالنسبة لرواية الشيخين وأصحاب السنن.

رابعها: العلوُّ بتقدُّم وفاةِ الراوي، سواء كان سماعهُ مع متأَخِّر الوفاة في آن واحد، أو قبله.

خامسها: العلوُّ بتقدُّم السماع، فمن تقدَّمَ سماعهُ من شيخ، أعلى ممن سمعَ من ذلك الشيخ نفسهِ بعده.

❋ ❋ ❋

❋ الرابع والعشرون: الحديث النازل

س: أخْبِرْ عن الذي سُميْ بالنازلِ وكمْ له نوعاً؛ بلا تهازلِ

﴿ج﴾: أقسامهُ خمسٌ بلا نقصانِ في البعد عكسَ عالي يداني

شرح:

س: ما الحديثُ النازل؟

﴿ج﴾: ما يكون سندهُ بعيداً، وأقسامهُ خمسةٌ بعكسِ العالي، على حسب مراتب البعد[1].

❋ ❋ ❋

(١) وهو بأقسامه مفضول مرغوب عنه عند الجمهور، وهو الصواب. قاله الأبياري.
قال: وما حكي من تفضيله احتجاجاً بأن الإسناد كلما زاد عدده زاد الاجتهاد في متن الحديث وناقله وتعديله فيزداد الثواب فيه؛ مذهب ضعيف. قال ابن دقيق العيد: لأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها، ومراعاة المعنى المقصود من الرواية ـ وهو الصحة ـ أولى.
ولا نظر لتأييد العراقي له بأنه بمثابة من يقصد المسجد لصلاة الجماعة فيسلك طريقاً بعيداً لتكثير الخطا، وإن أداه سلوكها إلى تفويت الجماعة التي هي المقصود، وذلك لأن المقصود من الحديث التوصل إلى صحته، وبعد التوهم فيه، وكلما كثرت رجال الإسناد تطرَّق إليه الخطأ والخلل، وكلما قصر السند كان أسلم، اللهم إلا أن يكون الإسناد النازل مشتملاً على فائدة، كزيادة الثقة في رجاله على العالي، أو كونهم أحفظ أو أفقه، أو كونه متصلاً بالسماع...

۞ الخامس والعشرون: الحديث العزيز

س: بيِّنْ لنا المدْعوَّ بالعزيزِ ... حديثَ أشرفِ الورىٰ الإبريزي[1]

ج: ما اثنانِ أو ثلاثةٌ فيه انفردْ ... دون رواةِ حافظٍ عنه وَرَدْ

شرح:

س: ما الحديثُ العزيز؟

ج: ما انفردَ بروايتهِ اثنانِ أو ثلاثةٌ دون سائرِ رواةِ الحافظِ المروي عنه[2].

❋ ❋ ❋

۞ السادس والعشرون: الحديثُ المضطرب

س: أخبرْ عن الحديثِ يُدعىٰ المضطربْ ... فِدْنا عن الحكمِ به كي نَنْطَرِبْ

ج: ما قد رُويْ من أوجهٍ مختلفهْ ... تَدافُعاً على التساوي مرجفهْ

راويهِ واحدٌ أتى أو أكثرُ ... رواتهُ الثقاتُ بعضاً تُذكرُ:

مثلُ حديثِ شيَّبتنيْ هودُ ... وأَخواتُها. وذا مشهودُ

حيث اختلافٌ عن أبي إسحاقا ... عنه رُويْ من أوجهٍ مُنساقا

وقد يكونُ الاضطرابُ في السندْ ... أيضاً وفي المتنِ وقلَّ المستَنِدْ

مُثِّلَ سالمٌ[3]: بنفي البسملهْ ... حديثٌ أذ زالَ اضطرابٌ حَمَلَهْ

نفيُ قراءةٍ على انتفاءِ ... سماعٍ، نفي الجهرِ للقرَّاءِ

---

(١) أي الذهبي.

(٢) ذهب ابن الصلاح ـ آخذاً من كلام ابن منده ـ وتبعه النووي وغيره، إلى أن الحديث إذا انفرد بروايته اثنان أو ثلاثة سُمِّي عزيزاً، فإن رواه جماعة سمي مشهوراً. ولكن الذي اختاره الحافظ ابن حجر وغيره فيما بعد واعتبره الكثيرون وهو الصواب، أن العزيز هو الحديث الذي لا يرويه أقل من اثنين. لمحات في أصول الحديث ص(٢٩٢).

(٣) ساقه باضطراب، فالمقصود: مثالٌ سالمٌ له، كما يأتي.

والحكمُ في هذا وجوبُ الضَّعفِ ذا لانعدامِ[1] ضبطِ راوي الوصفِ

شرح: أقول: هذا السؤال نظماً مشتملٌ على سؤالينِ نثراً، وهما:

س﴿١﴾: ما المضطرب؟

﴿ج﴾: هو ما رُوي على أَوجهٍ مختلفةٍ متدافعةٍ على التساوي في الاختلافِ من راوٍ واحد، بأن رواهُ مرةً على وجهٍ وأخرى على آخرَ مخالفٍ له.

أو رواهُ أكثر، بأن يضطرب فيه راويان فأكثر، ويكونَ في سند رواتهِ ثقات، كحديث: «**شيَّبتني هود وأخواتها**»[2] فإنه اختلفَ فيه على أبي إسحاق[3]، حيثُ رُوي عنه من طرق كثيرة.

وقد يكونُ الاضطرابُ في المتنِ وقلَّ أن يوجدَ مثالٌ سالم[4]، كحديثِ «**نفي البسملة**»[5]، حيث زالَ الاضطرابُ بحملِ نفي القراءةِ على نفي السماع، ونفي السماعِ على نفي الجهر.

س﴿٢﴾: ما حكمه؟

﴿ج﴾: هو أن الاضطرابَ سواء كان في السندِ أو في المتن. موجبٌ للضعف؛ لإشعاره بعدمِ ضبطِ الراوي[6].

---

(١) في الأصل: لا انعدام.

(٢) رواه أبو نعيم في الحلية ٤/٣٥٠ وآخرون، فله روايات وطرق عديدة، ويأتي صحيحاً وضعيفاً، مع زيادات فيه، ينظر صحيح الجامع، الأرقام (٣٧٢٠ ـ ٣٧٢٣)، وضعيف الجامع (٣٤١٨ ـ ٣٤٢١).

(٣) هو أبو إسحاق السَّبيعي عمرو بن عبدالله بن عبيد الكوفي. مات سنة (١٢٦)هـ، وقد روى له الجماعة. تهذيب الكمال ٢٢/ ١٠٢.

(٤) يعني قلَّ أن يوجد مثالٌ سالم له، بأن يكون جامعاً للشروط المتقدمة، بل الغالب أن يكون في أحد طرقه ضعف، أو يمكنه الجمع بينهما...

(٥) أي المروي عن أنس، إذ قال فيه: «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم» فإنه اختلف في متنه اختلافاً كثيراً.

(٦) وضبط الراوي شرط في الصحة والحسن.

السابع والعشرون: الحديث الفرد

س: فِدْ عن حديثٍ قد سُمِيْ بالفردِ ... نوعِهِ مَعْ حُكمٍ له بالحَدِّ

ج: ما انفردَ الراوي عن الثقاتِ ... فمطلقٌ وما إلى الصفاتِ

في نسبةٍ لها على الخصوصِ ... فهْوَ له أنواعُ بالنصوص:

أولها ما قيَّدوهُ في ثقهْ ... «أضحىٰ» حديثٌ ضمرةٌ قد نمَّقهْ

ثانيهِ في مُعيَّنِ البلادِ ... كلفظِ مكيٌّ كوفيْ بغداديْ

ثالثها مقيَّدٌ براويْ ... مخصوصُ حيثُ عن فلانٍ ناويْ

والحكمُ إنْ لفظٌ له يوافِقْ ... يُسْمَى متابعاً وإن يُرافِقْ

معْنىً يسمَّى شاهداً محقَّقاً ... حتماً وإلا فَهْوَ فرْدٌ مطلقا

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً مشتملٌ على خمسة[1] أسئلة نثراً، وهي:

س(١): ما الحديثُ المسمى بالفرد؟

ج: الفردُ إما أن يكون مطلقاً، وهو ما انفردَ الراوي الواحدُ فيه عن كلِّ واحدٍ من الثقاتِ وغيرهم.

وإما أن يكونَ بالنسبةِ إلى صفةٍ خاصة، وهو ثلاثةُ أنواع: ما قُيِّدَ بثقة، وما قُيِّدَ ببلدٍ معين، وما قُيِّدَ براوٍ مخصوص، حيثُ لم يروهِ عن فلانٍ إلا فلان.

س(٢): ما مثالُ المقيَّدِ بثقة؟

ج: هو كقولِ القائلِ في حديثِ **قراءته ﷺ في الأضحى والفِطر بقاف واقتربت**[2]، لم يروهِ ثقةٌ إلا ضمرةُ بن سعيد، فقد انفردَ به عن

---

(١) في الأصل: خمس.

(٢) في الأصل «واقترب». والمقصود قراءة سورتي «ق» و«اقتربت الساعة وانشق القمر» (القمر) في صلاتي عيدي الأضحى والفطر. =

عبيدالله بن عبدالله عن أبي واقدٍ الليثي صحابيُّه[1].

س﴿٣﴾: ما مثالُ ما قُيِّدَ ببلدٍ معيَّن؟

﴿ج﴾: هو كمكة، والبصرة، والكوفة، مثلاً[2]، كقولِ القائلِ في حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ المرويِّ عند أبي داود في كتابيه السنن والتفرد، عن أبي الوليد الطيالسي، عن همام، عن قتادة، عن أبي نضرة[3]، عنه قال:

«أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحةِ الكتابِ وما تيسَّر»[4].

لم يرو هذا الحديثَ غيرُ أهلِ البصرة، قال الحاكمُ: إنهم تفرَّدوا بذكرِ الأمر فيه من أولِ الإسناد إلى آخره، ولم يَشْرَكْهُم في لفظه سواهم، ونحو ذلك.

س﴿٤﴾: ما مثالُ المقيَّدِ براوٍ مخصوصٍ لم يروهِ عن فلانٍ إلا فلان؟

﴿ج﴾: هو كقولِ أبي الفضلِ بن طاهر عقبَ الحديثِ المرويِّ في السننِ الأربعةِ من طريق سفيانَ بن عيينة، عن وائل بن داود، عن ولده بكر بن وائل، عن الزهري، عن أنس:

«أن النبيَّ ﷺ أولمَ على صفيَّة بسويقٍ وبتمرٍ»[5].

= وهو في صحيح مسلم وغيره، فعن عبيدالله بن عبدالله أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي: ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الأضحى والفطر؟ فقال: «كان يقرأ فيهما بـ ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۝١﴾ و﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١﴾. صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، باب ما يُقرأ في صلاة العيدين رقم (٨٩١).

(١) قوله: «صحابيه» بدل منه، ولعل ضميره للحديث، أي صحابي ذلك الحديث الذي رواه عن النبي ﷺ. قاله الأبياري.

(٢) تنظر مقدمة ابن الصلاح ص (١٩٢).

(٣) هو التابعي الجليل المنذر بن مالك العبدي.

(٤) سنن أبي داود (٨١٨)، كما رواه أحمد في مسنده (١١٠١١) وذكر الأرناؤوط أن إسناده قوي على شرط مسلم، والطبراني في المعجم الكبير، وفيه عبدالحميد بن سليمان وهو ضعيف، قاله الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ٤٩/٤.

(٥) سنن الترمذي (١٠٩٥) وقال: حديث حسن غريب، سنن ابن ماجه (١٩٠٩).

لم يروهِ عن بكرٍ وعن أبيهِ وائلٍ غيرُ ابنِ عيينة.

س﴿٥﴾: ما حكمُ الفرد؟

﴿ج﴾: هو أن التفردَ يكونُ بعد تتبُّعِ طرقِ الحديثِ الذي يظنُّ أنه فرد: هل شاركَ راويهِ آخرُ أم لا؟

فإنْ وُجِدَ راوٍ آخرُ ممن يصلحُ أن يخرَّجَ حديثهُ للاعتبارِ والاستشهادِ به موافقاً له، فإن كان التوافقُ باللفظِ سُمِّي متابعاً، وإن كان بالمعنى سُمِّي شاهداً، وإلا فيتحقَّقُ فيه التفرُّدُ المطلق[1].

❋ ❋ ❋

❁ الثامن والعشرون: الحديث المعلَّل

س: أخبرْ عن المدعوِّ بالمعلَّلِ ... في أيِّ موضعٍ بدا في العِلَلِ

﴿ج﴾: ما خبرٌ ظاهرهُ السلامهْ ... شروطُ صحَّةٍ لجمعٍ سامهْ

لكنَّ فيه علَّةً خفيّهْ ... تبدو بها غموضُ للبريَّهْ

الحاذقينَ عند جمعِ الطرقِ ... والفحصِ من ناقدِها عمّا رقي

يبدو بإسنادِ حديثِ «يَعلىٰ» ... البيِّعانِ بالخِيارِ يُملىٰ

وعلّةُ المتن بمسلمٍ حُبيْ ... عن أنس صلاتَهُ خلفَ النبيْ

شرح: أقول: هذا السؤال نظماً متضمِّنٌ سؤالين نثراً، وهما:

س﴿١﴾: ما الحديثُ المعلَّل[2]؟

---

(١) التفصيل في مقدمة القسطلاني وشرحه ص(٨٠ ـ ٨٣).

(٢) ذكر القسطلاني أنه لا يقال له «المعلول»؛ فسره الأبياري بقوله: لأن معلولاً مفعول من علة بالشراب إذا سقاه مرة بعد أخرى... وهو من أعله الله، أصابه بعلة... ولذا كان التعبير بمعلول لحناً، وإن عبر به كثير من الفقهاء والمحدِّثين، قال ابن الصلاح: إنه مردود عربية ولغة.

﴿ج﴾: هو خبرٌ ظاهرهُ السلامةُ لجمعهِ شروطَ الصحة، لكنَّ فيه علةً خفيةً فيها غموضٌ تظهرُ للنقادِ أطباءِ السنة الحاذقينَ بعللها عند جمعِ طرقِ الحديثِ والفحصِ عنها، كمخالفةِ راوي ذلك الحديثِ لغيرهِ ممن هو أحفظُ وأضبطُ وأكثرُ عدداً، وعدمِ المتابعةِ عليه[1]، مع قرائنَ تنبِّهُ على وهمهِ في وصلِ مرسلٍ، أو رفعِ موقوف، أو إدراجِ حديثٍ في حديثٍ، أو لفظةٍ أو جملةٍ ليستْ من الحديث، ونحوِ ذلك[2].

س﴿٢﴾: في أيِّ موضعٍ يقعُ المعلَّل؟

﴿ج﴾: يقعُ في الإسنادِ، والمتن.

فالأولُ كحديثِ يعلىٰ بن عُبيد، عن الثوري، عن عمرو بن دينار: «**البيِّعانِ بالخيار**»[3] صرَّحَ النقادُ بأن يعلى غلط، إنما هو عبدالله بن دينار، لا عمرو بن دينار، وشذَّ بذلك عن غيره[4].

والثاني، وهو علةُ المتن، فكحديث مسلم من جهة الأوزاعي، عن قتادة يخبره، عن أنس أنه حدثه أنه قال: «**صليت خلفَ النبيِّ ﷺ وأبي بكر وعمرَ وعثمان، فكانوا يستفتحونَ بالحمدُ لله ربِّ العالمين، لا يذكرونَ بسمِ الله الرحمنِ الرحيم في أول قراءةٍ ولا في آخرها**».

فقد أعلَّ الشافعيُّ وغيرهُ هذه الزيادةَ التي فيها عدمُ البسملة، بأن

---

(١) عند القسطلاني: وتفرده وعدم المتابعة عليه.

(٢) تكملته في المصدر السابق: قد وهم بإبدال راو ضعيف بثقة.

(٣) يأتي الحديث صحيحاً وضعيفاً بحسب طرقه ورواته، فهو عند البخاري وأحمد والثلاثة عن ابن عمر صحيح (صحيح الجامع (٢٨٩٥) وفي روايتين أخريين كذلك (٢٨٩٤، ٢٨٩٦)، وضعيف من حديث سمرة عند النسائي والحاكم والبيهقي (ضعيف الجامع (٢٣٨٣).

(٤) وسبب الاشتباه ـ كما قال القسطلاني رحمه الله: اتفاقهما في اسم الأب، وفي غير واحد من الشيوخ، وتقاربهما في الوفاة.

سبعةً[1] أو ثمانيةً خالفوا في ذلك، واتفقوا على الاستفتاحِ بالحمدُ لله ربِّ العالمين، ولم يذكروا البسملة[2].

❋ ❋ ❋

❁ التاسع والعشرون: الحديث الشاذ

س: أوضحْ لنا عن الحديثِ الشاذِ ... نوعهِ مَعْ حُكمِ بوجهِ حاذيْ

﴿ج﴾: ما خالفَ الراوي به جماعَهْ ... ثقاتِ في زيدٍ ونقصٍ شاعَهْ

إن لم يخالفْ ضابطٌ عدلٌ رجيحْ ... لكنْ روى لا غيرهُ شيئاً صحيحْ

وإن قريبُ الضبطِ فالشاذُ حَسَنْ ... وإن له بُعدٌ فمنكرُ الوسنْ

إن خالفَ المفردُ أعلىٰ ضبطا ... منه وحفظاً فبِردٌ حَطّا

فالشاذُ في متنٍ وفي إسنادِ ... حديثُ أشرفِ الورىٰ ينادي

شرح: أقول: هذا السؤال نظماً مشتملٌ على سبعةِ أسئلةٍ نثراً، وهي:

س﴿١﴾: ما الحديثُ الشاذ؟

﴿ج﴾: ما خالفَ الراوي الثقةُ فيه جماعةَ الثقاتِ[3] بزيادةٍ أو نقص، فيظنُّ أنه وهمَ فيه.

س﴿٢﴾: كم نوعاً له؟

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) قال الأبياري: أي فلم يقولوا كما قال هذا الراوي «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم»، بل اقتصروا على قوله: «فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين». قال القسطلاني رحمه الله: وهذا من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا ذو فهم ثاقب، وحفظ واسع، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون...

(٣) لعل التعبير بالجماعة نظراً للغالب، وإلا فلو خالف واحداً هو أحفظ منه فهو شاذ أيضاً... قال الحافظ ابن حجر: لأن المدار على الحفظ، فمن خالف من هو أحفظ منه يعدُّ شاذاً. (نيل الأماني).

﴿ج﴾: أربعة أنواع: شاذٌّ صحيح، وحسن، ومنكر، ومردود.

س﴿٣﴾: ما الشاذُّ الصحيح؟

﴿ج﴾: هو ما لم يخالفِ الراوي المنفردُ العدلُ الضابطُ فيه ثقةً أعلى منه، بل روىٰ شيئاً لم يروهِ غيره.

س﴿٤﴾: ما الشاذُّ الحسن؟

﴿ج﴾: هو ما لم يخالفِ المنفردُ العدلُ القريبُ من درجةِ الضابطِ فيه ثقةً أعلىٰ منه، بل روى شيئاً لم يروهِ غيره.

س﴿٥﴾: ما الشاذُّ المنكر؟

﴿ج﴾: ما لم يكن المنفردُ[1] العدلُ فيه مخالفاً، لكنه بعيدٌ عن درجةِ الضابط.

س﴿٦﴾: ما الشاذُّ المردود؟

﴿ج﴾: هو ما خالف فيه المتفردُ مَنْ هو أحفظُ وأضبطُ منه.

س﴿٧﴾: في أيِّ موضعٍ يكون الشذوذ؟

﴿ج﴾: يكونُ في السند، كرواية الترمذيِّ والنسائيِّ وابنِ ماجه من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «**أن رجلاً توفي على عهدِ رسولِ الله ﷺ ولم يَدَعْ وارثاً إلا مولىً هو أعتقه**» الحديث[2].

فإن حماد بن زيد رواهُ عن عمرو مرسلاً بدون ابن عباس، لكن تابعَ ابن عيينةَ على وصلهِ ابنُ جريج وغيره[3].

---

(١) في الأصل: المفرد.

(٢) تكملته: فأعطاه النبي ﷺ ميراثه. سنن الترمذي، كتاب الفرائض، باب في ميراث المولى الأسفل (٢١٠٦) وقال: حديث حسن، والعمل عند أهل العلم في هذا الباب: إذا مات الرجل ولم يترك عقبة أن ميراثه يُجعل في بيت مال المسلمين.

(٣) في الأصل: وغير.

ويكونُ في المتنِ كزيادةِ «يوم عرفة» في حديثِ: «**أيامُ التشريق**[1] **أيامُ أكلٍ وشرب**».

فإن الحديثَ من جميعِ طرقه بدونهما، وإنما جاء بها موسى بن عُلي - بالتصغير - ابن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، لكن صححهُ ابنا خزيمةَ وحِبّان والحاكم، وقال: على شرط مسلم. وقال الترمذي: حسن صحيح، لإمكانِ حملِ الزيادةِ من الثقةِ على حاضري عرفة[2].

❋ ❋ ❋

❁ الثلاثون: الحديثُ المنقلب

س: بَيِّنْ لنا الحديثَ بالمنقلبِ ... مَعْ حُكمهِ نظفرْ بحسنِ المطَّلبِ

﴿ج﴾: ما بعضُ لفظهِ على الراويْ انقلبْ ... من ذاك تغييراً لمعناهُ جَلَبْ

روى البخاريُّ حديث: «اختصمتْ ... الجنةُ والنارُ» راويهِ صَمَتْ

عن جنةٍ أبدلها بالنار ... في سبقِ لفظهِ انقلاباً ساري

وحكمهُ عند ابنِ قيِّمٍ غلطْ ... جزماً إليه مالَ بلقينيٌّ استلطْ

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً متضمنٌ سؤالينِ نثراً، وهما:

---

(١) في الأصل: التشريف.

(٢) بالزيادة عند الترمذي أوله: «**يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق عيدنا أهلَ الإسلام، وهي أيام أكل وشرب**». سننه، كتاب الصوم، باب ما جاء في كراهية الصوم في أيام التشريق رقم (٧٧٣)، وقال: حديث عقبة بن عامر حديث حسن صحيح.

وكذا هو عند ابن خزيمة في صحيحه رقم (٢١٠٠)، وصحح محققه إسناده.

وبدون الزيادة عند مسلم: «**أيام التشريق أيام أكل وشرب**». صحيحه، كتاب الصيام، باب تحريم صوم أيام التشريق رقم (١١٤١).

س﴿١﴾: ما المنقلب؟

﴿ج﴾: ما ينقلبُ بعضُ لفظه على الراوي فيتغيَّرُ معناه، كحديث البخاري في باب ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، عن صالح بن كيسان، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه:

«**اختصمتِ الجنةُ والنار إلى ربِّهما**»[1] الحديث.

وفيه أنه[2] «**ينشيءُ للنارِ خَلْقاً**»[3] صوابه، كما رواهُ في موضع آخرَ من طريق عبدِالرزاق، عن همام، عن أبي هريرة بلفظ: «**فأمَّا الجنةُ فيُنشىءُ الله لها خَلقاً**»[4] فسبقَ لفظُ الراوي من الجنةِ إلى النار، فصارَ منقلباً.

س﴿٢﴾: ما حكمُ المنقلب؟

﴿ج﴾: جزمَ ابنُ القيِّم بأنه غلط[5]، ومال إليه البلقيني، حيث أنكر الرواية الأولى محتجاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[6].

❋ ❋ ❋

---

(١) في الأصل: ربها.

(٢) في الأصل: أن.

(٣) هو في كتاب التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ رقم (٧٤٤٩) وأوله: «**اختصمت الجنة والنار... وقال للنار: أنت عذابي أصيب به من أشاء... وأنه ينشيء للنار من يشاء...**».

(٤) ورد في موضعين من الصحيح: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: وهو العزيز الحكيم (٧٣٨٤)، وأوله: «**لا يزال يلقى فيها [أي النار] وتقول هل من مزيد... ولا تزال الجنة تفضل حتى يُنشىء الله لها خلقاً...**».

والموضع الثاني تفسير سورة ق من تفسيره، وأوله: «**تحاجت الجنة والنار... وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشىء لها خلقاً**» رقم (٤٨٥٠).

(٥) احتج على ذلك بأن الله أخبر بأن النار تمتلىء من إبليس وأتباعه في قوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ﴾ [ص: ٨٥].

(٦) الأعراف: ٥٦.

۞ الحادي والثلاثون: الحديثُ المركب

س: بيِّنْ حديثاً قد سُمِيْ مُركّباً إسنادَهُ والحكمَ كَيْلا نَنْكَبا

﴿ج﴾: ما أُبدلَ الإسنادُ من متنٍ إلى ثانٍ وبالعكسِ فتغليطٌ جلا

شرح:

س: ما المركب؟

﴿ج﴾: ما رُكِّبَ إسنادهُ لمتنٍ آخر، ومتنهُ لإسنادٍ آخر.

وحكمه: التغليط[1].

* * *

۞ الثاني والثلاثون: الحديث المبهم

س: أفصحْ لنا عن الحديثِ المبهمْ أين يكونُ بالوصولِ المفهِمْ

﴿ج﴾: يكونُ في متنِ الحديثِ والسندْ من الرجالِ والنِّساْ بلا عَنَدْ

في جمع طُرْقٍ للحديثِ الغالبِ فَهماً ووصلاً حازَ كلُّ طالبِ

شرح:

س: ما المبهم؟

﴿ج﴾: هو ما أُبهم فيه الشخص، رجلاً أو امرأة، في الإسناد أو المتن.

ويُتوصَّلُ لمعرفتهِ بجمعِ طرقِ الحديثِ غالباً.

مثالهُ في السند: إبراهيم بن أبي عبلة، عن رجل، عن واثلة. فالرجلُ هو الغريق[2].

---

(١) ذكر الأبياري أن المركب عين المقلوب في السند... وقليلاً ما ترى من ذكره...

(٢) يبدو أن المقصود به «حماد بن عيسى الجهني الواسطي» المعروف بغريق الجحفة، مات سنة (٢٠٨)هـ. وهو ضعيف. ينظر تهذيب الكمال ٢٨١/٧ وإبراهيم بن أبي عبلة - واسمه شِمْر - يروي عن واثلة (المصدر السابق ١٤٠/٢).

وفي المتن: حديثُ أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «**في ناسٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ مرُّوا بحيٍّ فلم يضيِّفوهم، فلُدِغَ سيِّدهم، فرقاهُ رجلٌ منهم**»[1].

الراقي هو أبو سعيد، الراوي المذكور[2].

❋ ❋ ❋

❋ الثالث والثلاثون:
الحديثُ المُدَبَّجُ، أي المزيَّن[3]

س: أفصحْ لنا يا صاحِ عن مدبَّجِ ... كي ننعمَ[4] البراحَ في ذا الحَبَجِ[5]

ج: ما قد رواهُ متقاربانِ ... في السنِّ والإسناد قارنانِ

مثلُ أبي هريرةٍ وعائشهْ ... وتابعيْ عن تابعيٍّ ناقشهْ

شرح:

س: ما الحديثُ المدبَّج؟

ج: هو روايةُ القرينينِ المتقاربينِ في السنِّ والإسناد، أحدهما عن الآخر، كروايةِ كلٍّ من أبي هريرةَ وعائشةَ رضي الله عنهما عن الآخر، وكروايةِ تابعيٍّ عن تابعيٍّ مثله، كالزُّهري وعمر بن

---

(١) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الرقى بفاتحة الكتاب ٧/٢٢ ـ ٢٣ وفيه قوله ﷺ له: «**وما أدراك أنها رقية**»؟

(٢) وتنظر أمثلة أخرى عديدة في مقدمة ابن الصلاح ص (٥٧٣) فما بعد.

(٣) سمي بذلك لحسنه؛ لأن المدبج لغة المزين، والرماية كذلك، لنكتة يعدل فيها عن العلوّ إلى المساواة أو النزول، فيحصل للإسناد بذلك تزيين. وأول من سماه بذلك الدارقطني.

(٤) في الأصل «نعنم».

(٥) حبج: بدا وظهر بغتة. ولم يتبين المعنى.

عبدالعزيز، ومَنْ دونهما[1].

❋ ❋ ❋

❁ الرابع والثلاثون: الحديث المصحَّف

س: فما حديثٌ قد سُمِيْ مصحَّفا ... أفصحْ لنا عنه بياناً مُتحِفا

﴿ج﴾: تغييرُ راوٍ الحروفَ بالنُّقطْ ... أو حركاتٍ أو سكونها فقطْ

مثلُ حديثِ جابرٍ رمىٰ أُبي ... صحَّفَهُ غندرُ عن أَبي أُبي

شرح: أقول: أُبيّ الأول بالتصغير ابنُ كعب، وأَبي الثاني مضافٌ إلى ياء المتكلم، وأُبيّ الأخير منادىٰ مصغَّر حُذِفَ منه ياءُ النداء، أي يا أُبيّ.

س: ما المصحف؟

﴿ج﴾: ما تغيَّرَ بنُقْطِ الحروفِ أو حركاتِها أو سكناتها، كحديثِ جابر رضي الله عنه: «رمىٰ أُبي يومَ الأحزاب على أكحله» صحَّفهُ غُنْدر فقال: «أَبي» بالإضافة، وإنما هو أُبيّ بن كعب، لأن جابراً استُشهدَ قبل ذلك في أُحد[2].

❋ ❋ ❋

❁ الخامس والثلاثون: الحديث المقلوب

س: أخبرْ عن الحديثِ بالمقلوبِ ... يُدعىٰ نَفُزْ في أحسنِ المطلوبِ

﴿ج﴾: ما المتنُ بالراوي كسالمِ شُهِرْ ... أُبدِلَ في نظيرهِ ليَشتَهِرْ

---

(١) في الأصل: دونها. فائدة هذه الأنواع، كما قال الأبياري، التمييز بين الروايين، وتنزيل الناس منازلهم. فربما ظن برواية رجل عن آخر أن الراوي أنزل من المروي عنه، كما هو الغالب، ويكون في الحقيقة أعلى أو قريناً، وكذا عدم توهم واسطة محذوف.

(٢) التصحيف في الحديث يرد في ثمانية أنواع، ذكرها الأبياري في شرحه على مقدمة القسطلاني، فتنظر هناك ص (٩٧ ـ ٩٨).

أو قلبُ متنٍ مسنَدٍ بالثاني ... كي يُعْلَم الحافظُ بامتحانِ
كقلبِ بغدادَ على البخاري ... إسنادَ مائةِ فردَّ القاري

شرح:

س: ما المقلوب؟

ج: هو حديثٌ متنهُ مشهورٌ براو[1]، كسالم، أُبدل بواحدٍ من الرواةِ نظيرهُ في الطبقة، كنافع؛ ليرغبَ فيه؛ لغرابته.

أو قلبُ سندٍ إلى متنٍ آخرَ مرويٍّ بسندٍ آخرَ بقصدِ امتحانِ حفظِ الحديثِ، كقلبِ أهلِ بغدادَ على الإمامِ البخاريّ، حيث اجتمع أصحابُ الحديثِ وعمدوا إلى مائةِ حديثٍ، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متنَ هذا الإسنادِ لإسنادٍ آخر، ودفعوا إلى كلِّ واحدٍ عشرةَ أحاديثَ ليلقوها على الإمامِ البخاريِّ في المجلسِ امتحاناً له، فسمعَ من كلِّ واحدٍ منهم حديثَهُ حتى فرغوا، فردَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده، وكلَّ إسنادٍ إلى متنه، فأقرَّ الناسُ له بالحفظِ، وأذعنوا له بالفضل[2].

❋ ❋ ❋

السادس والثلاثون: الحديث المُدْرَج

س: ما ذا الحديثُ للرسولِ المدرجُ ... صِفْهُ لنا من كلِّ همٍّ نُفْرَجُ
ج: ما عَقِبَ الحديثِ تكليمُ اتَّصلْ ... من راوي يوهِمُ منه ما حَصَلْ
أو كان متنانِ بإسنادينِ ... يرويهما في واحدٍ من ذَيْنِ
كلاً تباغَضوا ولا تحاسدوا ... ولا تدابَروا ولا تنافَسوا

(١) في الأصل: براوي.
(٢) حادثة مشهورة معه رحمه الله، وردت في أكثر من مصدر، منها تهذيب الكمال ٤٥٣/٢٤.

أدرجَ فيه ابنُ أبٍ لمريم «ولا تنافسوا» من الثاني سُمِي
أو سُمعَ اختلافُ من جماعهْ بالمتنِ والإسنادِ وفقاً شاعَهْ
أو ساقَهُ فعرضَ الكلامُ له فظنَّ سامعٌ: يرامُ
منه كإدراجِ زهيرٍ الكلا مَ لابنِ مسعودٍ بقَعْدَةِ الصَّلا

شرح:

س: ما المدرج؟

﴿ج﴾: هو كلامٌ يذكرُ عقبَ الحديثِ متصلاً يوهمُ أنه منه.

أو يكونُ عنده متنانِ بإسنادين، فيرويهما بأحدهما، كروايةِ سعيد بن أبي مريم: «**لا تباغَضوا ولا تحاسَدوا ولا تَدابروا ولا تنافسوا**»[1] أدرجَ ابنُ أبي مريم: «ولا تنافسوا» من متنٍ آخر.

أو يسمعُ حديثاً من جماعةٍ مختلفين في إسناده ومتنه، فيرويهِ عنهم على الاتفاق.

أو يسوقُ الإسنادَ فيعرضُ له عارض، فيقولُ كلاماً من قِبَلِ نفسه، فيظنُّ بعضُ مَنْ سمعَهُ أنه من متن الحديث، فيرويهِ عنه كذلك.

ويكونُ في المتن: في أوله، وفي أثنائه، وفي آخره، وهو الأكثر، كإدراجِ زهيرٍ[2] كلاماً لابنِ مسعود في حديثهِ أنه ﷺ علمهُ التشهُّدَ في الصلاة، وهو: «**فإذا قلتَ هذا فقد قُضيتْ صلاتك، إن شئتَ أن تقومَ فقم، وإن شئتَ أن تقعدَ فاقعد**»[3].

* * *

(١) بهذه الزيادة ورواية ابن أبي مريم رواه ابن عبدالبر في التمهيد ١١٦/٦.
وأورده ابن الصلاح في مقدمته من رواية مالك ص (٢١٠).

(٢) أبو خيثمة زهير بن حرب.

(٣) رواه أبو داود في سننه رقم (٩٧٠)، وابن حبان في صحيحه (١٩٦١) وصحح الأرناؤوط إسناده.

۞ السابع والثلاثون: الحديث الناسخ والمنسوخ

س: بيِّنْ لنا الناسخَ والمنسوخا ... متى يكونُ نسخهُ مرسوخا

ج: إنْ عُرِفَ النسخُ بنصِّ الشارعِ ... عليه أو جزمِ الصحابيْ البارعِ

في متأخِّرِ الحديثِ المروي ... أو علم تاريخ الحديثِ المحويْ

ثانيهِ ناسخٌ وإن لم يُعْرَفِ ... فالتزمِ التفصيلَ إثْرَهُ اقْتفِ

إن أمكنَ الترجيحُ متناً أو سَنَدْ ... صارَ إليهما وإنْ لا مُستنَدْ

بينهما يُجمعْ وإلا وُقِفا ... عن عملٍ بفردِ ذينِ وُصِفا

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً مشتملٌ على ثلاثِ سؤالاتٍ نثراً، وهي:

س(١): ما الناسخُ والمنسوخ؟

ج: الناسخُ ما كان متأخِّراً عن المنسوخ، والمنسوخُ ما كان متقدِّماً عليه.

س(٢): بأي شيءٍ يُعرف النسخ؟

ج: بأحد ثلاثةِ أمور: إما بتنصيصِ الشارع عليه، كحديث بريدة: «**كنتُ نهيتكمْ عن زيارةِ القبورِ فزوروها**»[(١)].

أو بجزمِ الصحابي في التأخُّر.

أو بالتاريخ.

س(٣): هل يُعملُ بالناسخِ أو بالمنسوخ؟

ج: إن عُرِفَ الناسخُ فيُعملُ به، وإلا فإنْ أمكنَ ترجيحُ أحدهما من

---

(١) رواه بهذا اللفظ ابن ماجه في سننه (١٥٧١)، وصحح الحافظ المنذري إسناده في الترغيب والترهيب ٣٥٧/٤، وبلفظ: «**إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فمن شاء أن يزور قبراً فليزره...**» رواه الحاكم في مستدركه، كتاب الجنائز، ٣٧٦/١، ولم يعلق عليه الذهبي، وصححه في صحيح الجامع (٤٥٨٤)، ورواه آخرون (المصدر السابق ٢٤٧٥).

وجوهِ الترجيحِ متناً وإسناداً لكثرةِ الرواة، أو صفاتهم؛ تعيَّنَ المصيرُ إليه، وإلا يُجمعُ بينهما، وإن لم يكن: يوقفُ عن العملِ بأحدهما[1].

❋ ❋ ❋

❋ الثامن والثلاثون: الحديث المختلف

س: أفصِحْ لنا عن الحديثِ المختلفْ ... مع حكمهِ وهل بشرعِنا أُلِفْ

﴿ج﴾: وهو حديثانِ تضادُ يُعنىٰ ... بينهما في ظاهرٍ في المعنىٰ

وحُكمهُ الجمعُ بما ينفي التضادْ ... حديثُ «لا عَدْوىٰ» مع «الفرارِ» شادْ

مُولّى بأنَّ مَرَضاً لا يعْدي ... بطبعهِ لكنْ مريضُ الجسدِ

إن خالطَ الصحيحَ صارَ سبباً ... للعَدْوِ ربٌّ يخلفِ المسبَّبا

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً مشتملٌ على سؤالين نثراً، وهما[2]:

س﴿١﴾: ما الحديثُ المختلف؟

﴿ج﴾: هو أن يوجدَ حديثانِ متضادّان في المعنى بحسبِ الظاهر.

س﴿٢﴾: ما حكمه؟

﴿ج﴾: الجمعُ بما ينفي التضادَّ، كحديثِ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ قال: «**لا عدوىٰ ولا طِيَرةَ ولا هامةَ ولا صفر**»[3].

فإنه جُمِعَ بينه وبين حديثِ: «**فِرَّ من المجذومِ فرارَكَ من الأسد**»[4]

---

(١) تنظر الأمثلة في مقدمة القسطلاني وشرحها للأبياري ص (٩٩ ـ ١٠١).

(٢) في الأصل: وهي.

(٣) بتقديم الكلمة الأخيرة على التي قبلها رواه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب لا عدوى رقم ١٠٢/٢٢٢٠، وبألفاظ متقاربة عند البخاري، كتاب الطب، باب لا عدوى ٣١/٧.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الجذام ١٧/٧، مصنف ابن أبي شيبة ٤٤/٩ رقم (٦٤٥٩).

بأن هذه الأمراضَ لا تعدي بطبعها، ولكنْ جعلَ الله تعالى مخالطةَ المريضِ للصحيحِ سبباً لإعدائه، وقد يختلف[1].

❋ ❋ ❋

❋ التاسع والثلاثون: الحديث السابق واللاحق

س: بيِّنْ حديثاً قد دُعيْ بالسابقِ ... وهْوَ الذي أيضاً سُمِيْ باللاحقِ

ج: مَنْ كان فيه راويانِ اشتركا ... مقدَّمٌ مؤخَّرٌ قد شركا

روايةً عنه ولكنْ بايِنا ... وقتَ وفاةٍ لهما تبايُنا

في شدَّةٍ فبَيْنَ ذَيْنِ قد حَصَلْ ... أمدٌ بعيدٌ البخاري قد وَصَلْ

شرح:

س: ما السابقُ واللاحق؟

ج: هو من اشتركَ في الرواية عنه راويانِ متقدِّمٌ ومتأخِّر، تباينَ وقتُ وفاتهما تبايناً شديداً، فحصل بينهما أمدٌ بعيد[2]، كما حدَّثَ البخاريُّ عن تلميذه أبي العباس السَّرَّاج[3] في التاريخ وغيره، وآخرُ مَنْ حدَّثَ عن السَّرَّاج وتوفي بعدَ مدَّةٍ طويلةٍ أبو الحسين الخفّاف[4].

❋ ❋ ❋

---

(١) هكذا في الأصل، والصحيح «وقد يتخلَّف» كما في مقدمة القسطلاني، يعني قد يتخلف المرض فلا يصيب الصحيح، وإن خالطه المريض. والله أعلم.

(٢) وإن كان المتأخر غير معدود من معاصري الأول ومن طبقته.

(٣) اسمه مهر بن إسحاق الثقفي النيسابوري، توفي سنة (٢٥٦)هـ روى عنه البخاري في كتاب التاريخ.

(٤) في الأصل أبو الحسن الخفاف، والصحيح بالتصغير، اسمه أحمد بن محمد النيسابوري، مات سنة (٣٩٦)هـ.
وبين وفاتيهما (١٣٧) سنة.
تنظر مقدمة ابن الصلاح ص (٤٩١).
وأمثلة في مقدمة القسطلاني ص(١٠٤ ـ ١٠٧).

۞ الأربعون: الحديث المؤتلف المختلف

س: أوضحْ عن المؤتلفِ الذي دُعيْ ... فيه اختلافٌ كيف حكمهُ رُعيْ

﴿ج﴾: ما اتفقَ الخطُّ به في الصورةِ ... معَ اختلافِ لفظه في الصفةِ

كأحنفٍ بالحاءِ والنونِ وخا ... مع يا، مكرزَ بن حفصٍ مَنْ سخا

سيّارُ بشّارٌ بتثقيلٍ يُرىٰ ... أيضاً وتخفيفٍ يَسارُ قد سرىٰ

فيقبحُ الجهلُ به في المصطلحْ ... وفي البخاريْ منه معروفٌ صَلُحْ

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً متضمِّنٌ سؤالين نثراً، وهما:

س﴿١﴾: ما المؤتلف المختلف؟

﴿ج﴾: هو ما تتفقُ صورتهُ خطّاً وتختلفُ صفتهُ لفظاً[١]، كالأحنفِ بالحاء والنون، بالخاء والياء، مِكْرَزُ بن حفص له حديثٌ طويلٌ في قصَّةِ الحديبية[٢].

وسيَّارُ وبشّارُ بالتشديدِ والتخفيف، وقد يلتبسُ سيَّارُ بيسار.

س﴿٢﴾: ما حكمه؟

﴿ج﴾: هو أنه يقبحُ جهلهُ بأهلِ الحديث، وفي البخاريِّ منه المعروف[٣].

❋ ❋ ❋

(١) قال الأبياري: أي فيختلف فيه بالحركات والسكنات، والإعجام والإهمال، وخرج منه ما لا يشتبه في الخط، كسلمان وسليمان، وبشر وبشير، وأدخله بعضهم فيه، وظهر لي استحسانه، خصوصاً في هذه الأزمان التي كثر فيها التحريف في النسخ... وأما ما يتفق لفظاً وخطاً، وإنما يختلف بالنسبة ونحوها، فذلك المتفق والمفترق.

(٢) قصته في صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد ١٧٨/٣. وهو مكرز بن حفص بن الأخيف، أخو بني عامر بن لؤي. ينظر أيضاً السيرة النبوية لابن هشام ٣١٢/٣.

(٣) وهو ما أوردته في الهامش السابق.
أورد لهذا النوع أمثلة عديدة الحافظ ابن الصلاح رحمه الله في مقدمته ص (٥٢٨ ـ ٥٥٠).

س: بَيِّنْ لنا الذي سُمِيْ مُدَلَّسا ... نوعَهُ مَعْ حكمِ على ما أُسِّسا

﴿ج﴾: تدليسُ أنواعاً ثلاثاً حاوي ... أولهُ التدليسُ جَا من راوي

أن يُسقطَ اسمُ شيخهِ عنه معاً[1] ... ويرتقيْ لشيخِ شيخهِ بعَنْ

يُسندُ لفظاً غير الاتِّصالِ ... يوهمُ سمعاً منه في المآلِ

كعَنْ فلانٍ أو فلانٍ قالَهُ ... أو أنَّ زيداً موهماً مقالَهُ

والحُكمُ لم يُقبلْ مِن الذي عُرفْ ... ذا فيه، إلا ما اتصالاً يصطرِفْ

ثانيهِ تدليسٌ سُمِيْ بالتسويهْ ... ذا شرُّ تدليسٍ غَوىٰ مَن لَقِيَهْ

أن يُسقِطَ الضعيفَ من شيخينِ ... لتستويْ الثقاتُ في الشيئينِ

ثالثهُ التدليسُ بالشيوخِ ... تيقظاً للطالبِ الرَّسُوخِ

بأن يسمي شيخَهُ الذي مَهَرْ ... بنسبةٍ أو وصفِ مَنْ لا يُشْتَهرْ

ذا حكمهُ الجوازُ بالقبولِ ... تيقُّظاً لطالبِ الأصولِ

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً مشتملٌ على أربعةِ[2] أسئلةٍ نثراً، وهي:

س﴿١﴾: ما المدلَّس؟

﴿ج﴾: هو ثلاثة: تدليسُ الراوي، وتدليسُ التسوية، وتدليسُ الشيوخ[3].

س﴿٢﴾: ما هو تدليسُ الراوي؟

﴿ج﴾: هو أن يُسقطَ اسمَ شيخهِ[4] ويرتقي إلى شيخ شيخهِ، أو مَنْ فوقه،

---

(١) في الأصل: معن.

(٢) في الأصل: أربع.

(٣) قال الأبياري: قوله: «ثلاثة» فيه نظر، بل إن نظرنا إلى الأنواع فخمسة: تدليس شيوخ، وتدليس إسناد، وتدليس قطع، وتدليس عطف، وتدليس تسوية. وإن نظرنا إلى الأقسام فقسمان فقط: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وكلها من تدليس الإسناد، إلا الثالث... فهو تدليس الشيوخ.

(٤) أي لصغره أو ضعفه ولو عند غيره فقط.

فيُسندُ عنه ذلك بلفظٍ لا يقتضي الاتصال[1]، بل بلفظٍ موهم له[2]، كعن فلان، أو قال فلان، أو أن فلاناً، موهماً بذلك أنهَ سمعهُ ممن رواه عنه، ولم يسمعهُ[3] منه ما دلَّسهُ عنه؛ فلا يُقبلُ ممن عُرِفَ بذلك، إلا ما صُرِّحَ فيه بالاتِّصال، كسمعت.

س﴿٣﴾: ما تدليسُ التسوية؟

﴿ج﴾: هو أن يسقط ضعيفاً بين شيخينِ ثقتين، فيستوي الإسنادُ كله ثقات، وهو شرُّ التدليس وكان بقيةُ بن الوليد[4] أفعلَ الناسِ له.

س﴿٤﴾: ما هو تدليسُ الشيوخ؟

﴿ج﴾: هو أن يسمِّيَ شيخَهُ الذي سمعَ منه بغيرِ اسمهِ المعروف، أو ينسبَهُ أو يصفَهُ بما لم يشتهرْ به؛ تعمية، كيلا يُعْرَف. وهو جائزٌ لقصدِ [تيقُّظِ][5] الطالبِ واختياره، ليبحثَ عن الرواية.

(١) أي لئلا يكون كذباً محضاً.
(٢) فلا يقول: أخبرنا، أو ما في معناها، كما في مقدمة القسطلاني.
(٣) هكذا في الأصل، ولعل الصحيح «ولم يسمع».
(٤) بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي، أبو يُخمِد، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، مات سنة (١٩٧)هـ. تحرير تقريب التهذيب رقم (٧٣٤).
(٥) ما بين المعقوفتين من مقدمة القسطلاني.

خاتمة

س: أخبرْ فكم شرطاً إلى الرواةِ ... حديثَ مَنْ قد جاءَ بالآياتِ

﴿ج﴾: ثلاثةٌ: تكليفُ والعدا لَهْ ... إتقانُ راوٍ عن ثقاتٍ نالَهْ

روايةَ المستورِ قومٌ صحَّحا ... في ذا الزمان ابنُ الصلاحِ رجَّحا

مراتبُ التعديلِ أعلى: ثقةُ ... أو متقنٌ أو ضابطٌ أو حُجَّةُ

ثانيهِ لا بأس به صدوقُ ... خيرٌ ومأمونٌ له يسوقُ

ثالثهُ «شيخُ» الحديثُ يُنْصَرُ ... وصالحُ الحديثِ فيه يُنْظَرُ

ألفاظِ تجريحٍ بعكسٍ بيِّنْ ... أدناهُ للحديثِ لفظُ ليِّنْ

ثانيهِ ليس ذاكَ ليس بقويْ ... مقاربُ الحديثِ للردىٰ رويْ

واهٍ ومتروكُ الحديثِ قالوا ... كذّابُ وضّاعٌ له دجَّالُ

شرح: أقول: هذا السؤالُ نظماً مشتملٌ على ثلاثةِ[1] أسئلة نثراً، وهي:

س﴿١﴾: كم شرطاً لراوي الحديث؟

﴿ج﴾: ثلاثة، وهي: أن يكونَ الراوي مكلَّفاً، وعدلاً، ومتقناً.

فلا تُقبلُ روايةُ المجنون، والفاسق، ويُعرف إتقانهُ بموافقتهِ الثقات، ولا تضرُّ مخالفتهُ النادرة، ويُقبلُ الجَرْحُ إنْ بانَ سببه[2].

---

(١) في الأصل: ثلاث.

(٢) وذلك للاختلاف فيما يوجب الجرح، بخلاف التعديل فلا يشترط.

لكن أعرضوا عن اعتبارِ بعضِ هذه الشروطِ في زماننا، لإبقاءِ سلسلةِ الإسنادِ، فاعتبروا فيه البلوغ، والعقل، والإتقان، والستر، حتى رجَّح قومٌ - منهم ابنُ الصلاح - روايةَ المستور[1].

ولكلٍّ من ألفاظِ التعديل والتجريحِ مراتب.

س﴿٢﴾: كم مرتبةً لألفاظِ التعديل؟

﴿ج﴾: أربع مراتب:

أعلاها: ثقةٌ، أو ضابط، أو حُجَّة[2].

ثانيها: خيِّرٌ، صَدوقٌ، مأمون، لا بأس به.

وهؤلاء يُكتبُ حديثهم.

ثالثها: شيخ[3]. وهذا يُكتبُ حديثهُ للاعتبار.

رابعها: صالحُ الحديث[4]، فيُكتبُ ويُنظرُ فيه[5].

س﴿٣﴾: كم مرتبةً لألفاظِ التجريح؟

﴿ج﴾: أربعُ مراتب:

أدناها[6] ليِّنُ الحديث: يُكتبُ ويُنظرُ اعتباراً.

ثانيها: ليس بذاك[7]، وليس بقوي.

---

(١) المستور هو العدل في الظاهر، الخفي العدالة في الباطن، أي المجهولها.

(٢) أي: أو ثبت أو عدل حافظ.

(٣) أي: أو محلُّه الصدق، على ما ذكره النووي.

(٤) أي وسط وجيد الحديث، وتنظر ألقاب أو مراتب أخرى في نيل الأماني ص (١٢٨).

(٥) زاد العراقي في هذه أيضاً: صدوق إن شاء الله، أرجو أنْ لا بأس به، صويلح، وزاد شيخ الإسلام [ابن حجر]: مقبول.

(٦) أي أقلُّها، بحيث يقرب من التعديل.

(٧) ذكر الأبياري أن هذا اللقب في الحديث تابع للدرجة الأولى (لين الحديث)، كما في التقريب وشرحه.

ثالثها: مقارَبُ الحديث، أي: رديؤهُ[1].

رابعها: متروكُ الحديث، وكذّاب، ووضّاع، ودجّال، وواه، وواهٍ بمرَّة، أي: قولاً واحداً لا تردُّدَ فيه.

وهؤلاء ساقطونَ لا يُكتبُ عنهم[2].

وفي رواية: من أخذَ على الحديثِ أجرةً تردُّدٌ[3]، وسقطتْ روايةُ المتساهلِ في سماعهِ وإسماعه[4]، والمحدِّثِ عن غيرِ أصلٍ مصحَّح، وكثيرِ السهو، ومن غلطَ في حديثهِ فبُيِّنَ له فأصرَّ عناداً.

س: فما لراوٍ للحديثِ يندبُ ... حتى يكونَ كاملاً يرتّبُ

﴿ج﴾: مندوبُ للراويْ اعتِنا بضبطِ ... حديثهِ شكلاً لكيلا يُخطي

نَقْطاً وإيضاحاً بغيرِ مَشْقِ ... خطٌّ ولا تعليقٍ بل بنَمْقِ

يُؤْمَنُ مَعَهُ اللَّبْسُ ثمَّ لو ظَهَرْ ... أكثرُ من إسنادِ مرويٍّ شَهَرْ

من سندٍ لسندٍ فيه كَتَبْ ... عند انتقالِ «ح» لتحويلِ رتبْ

مِنْ أولِ الشروع إسناداً اقَرا ... للشيخِ وانتهى بعطفهِ سَرىٰ

عليه في أولِ ما يليهِ ... ذا وبه قال الذي يرويهِ:

حدثنا لوصلِ ما قد أسندَهْ ... لصاحبِ كلِّ حديثٍ عدَّدَهْ

شرح:

س: ماذا يندبُ لراوي الحديث؟

---

(١) عدَّ بعضهم هذا من ألفاظ التعديل... ولو قال «ضعيف الحديث» كما جعلها غيره مرتبة ثالثة كان أولى، قاله في نيل الأماني. ووردت الكلمة في الأصل «رديه».

(٢) أي ولا يعتبر بهم ولا يُستشهد.

(٣) أي اختلاف في قبول روايته أو ردها.

(٤) كمن لا يبالي بالنوم في السماع منه أو عليه.

﴿ج﴾: يندبُ له الاعتناءُ بضبطِ الحديثِ وتحقيقه: نَقْطاً وشكلاً وإيضاحاً، من غيرِ مَشْق ولا تعليق[1]، بحيث يُؤمنُ معه اللبس[2].

ثم إذا كان للحديثِ إسنادانِ فأكثر، كُتِبَ عند الانتقالِ من إسناد إلى إسناد (ح) مفردة.

وإذا قرأ إسنادَ شيخهِ المحدِّث أولَ الشروع وانتهى، عطفَ عليه بقولهِ في أولِ الذي يليه: وبه قال: حدثنا؛ ليكونَ كأنه أسندَهُ إلى صاحبهِ في كلِّ حديث.

س: كم لازماً لمن يُروىٰ محدِّثاً ... متى يتمُّ فِذْ لنا ما وُرِثا

﴿ج﴾: لم يكُ كاملَ الحديثِ حتَّى ... يكتبَ اربعينَ فيه بُتَّا

حكاهُ ذو الإرشادِ فيه الساريْ ... صحيحُ ما أجابهُ البخاريْ

لمّا الوليدُ الهَمدانيْ سألَهْ ... عن الرباعيَّات حالاً قال له

عشرُ رباعيّاتٍ كَتْبٍ أربَعَهْ ... أخبارُ ختمِ الرسل مَعْ ما شَرَعَهْ

أخبارُ صحبٍ مع مقاديرهمُ ... أخبارُ تُبَّعٍ وأحوالُهمُ

أخبارُ أهلِ العلمِ تاريخاً بنىٰ ... مَعْ أربعٍ أسما رجالٍ والكُنىٰ

أمكنةٌ أزمنةٌ لهم رُطُبْ[3] ... كأربعٍ: تحميدهُ مع الخُطَبْ

دعاءُ مَعْ توسُّلِ تسميةِ ... تكبيرُ مَعْ صلاةِ للعبادةِ

ومثلُ أربعٍ مقطَّعاتُ ... موقوفُ، مسنداتُ، مرسلاتُ

في أربع: في صغرِ إدراكِ ... شبابهُ كهولةً يحاكي

وعند أربعٍ لدى غِناهُ ... شغلٌ فراغٌ فقرهُ أفناهُ

---

(١) مشق في الكتابة مدَّ حروفها، وأسرع فيها.
ونمَّق الكتاب ـ كما في الأبيات ـ: جوَّد كتابته.
وقال الأبياري في نيل الأماني: «من غير مشق ولا تعليق»: هما نوعان من أنواع الخط غير مبينين بيان غيرهما، بل فيهما نوع خفاء.

(٢) أي ليؤديه كما سمعه، وفي نقطه وشكله أمنٌ من اللبس.

(٣) أي أزمنة نديَّة ناعمة.

بأربعٍ تكونُ بالبراري ... جبالِ والبلدانِ والبحارِ
أيضاً على أربعةٍ أجوافُ ... حجارةٌ جلودُ والأكتافُ
عن أربعٍ: عن مثلهِ عن أعلىٰ ... عن دونه وعن كتابٍ يُملىٰ
في خطٍّ والدٍ له تيقَّنَهْ ... خطَّ أبيهِ دون غيرٍ أمكنَهْ
لأربعٍ: لوجهِ ربٍّ، العملُ[1] ... موافقٌ تنزيلَ مولاهُ اكتملْ
ونشرُ تأليفٍ لطالبيها ... إحياءُ ذكرٍ بعد موتٍ فيها
ثم رباعيّانِ أيضاً لا يتمّ ... تحديثهُ إلا بها له حُتِمْ:
أربعةٌ: معرفةُ الكتابِ ... ولغةٍ صرفٍ ونحوٍ حابيْ
أربعُ ثانٍ: قدرةٌ[2] والحرصُ ... وصحةٌ له وحفظٌ خَصُّوا
ثم رباعيٌّ به يهونُ ... فردٌ على محدِّثٍ يكونُ
أربعةٌ ذي أهلهُ والمالُ ... أولادهُ مَعْ وطنٍ ينالُ
فأربعٌ فيها محدِّثٌ بُلي ... ملامةٌ من أصدِقاً له تَلي[3]:
شماتةُ الأعدا وطعنُ الجُهَلا ... وحسدٌ من عُلَما عمّا جلا
وأربعٌ إذا محدِّثٌ صَبَرْ ... أكرمهُ الله بدنياً وأبَرّ
عزُّ قناعةٍ لذيذُ العلمِ ... وهيبةُ النفسِ حياةُ الدَّومِ
فأربعٌ يثيبهُ الإلَهُ ... فيها على التحديثِ في عُقباهُ
وَهْي: شفاعةٌ لمن يُريد ... وظلُّ عرشٍ ظلُّهُ المجيدُ
وسقيُ مَنْ أرادَ من حوضِ النبيْ ... مجاوراتُ الأنبيا له حُبِيْ
أعلىٰ مقاماتٍ بجناتٍ تُرىٰ ... يا ربّنا نلنا ٱعْفُ عن ذنبٍ جرىٰ
وفَّقْ مليكنا مدى الأزمانِ ... عبدَالحميدِ الغازيَ العثمانيْ
للشرعِ مَعْ وُلاتهِ الحكّامِ ... جمالِ دينٍ جاءَ للإسلامِ

---

(١) في الأصل: لعمل. وقد تكون: يعمل؟
(٢) في الأصل: قدره.
(٣) أي: تليه.

بجاهِ خيرِ الخلق طه[1] المصطفى عليه صلِّ مَعْ سلامٍ قد وَفى
والآلِ في القديم والحديثِ أَرِّخْ حصيناً درَّةَ الحديثِ[2]
سنة ١٣١٦ ١٥٩ ٦٠٤ ٥٥٣

شرح: أقول: هذا السؤالُ مع الجوابِ نظماً متضمِّنٌ ستةَ عشرَ سؤالاً نثراً، وهي:

س﴿١﴾: كم شيئاً يلزم للمحدِّث معرفتهُ والعملُ به؟

ج: أربعةٌ وستونَ شيئاً رباعيات، كما أفادَ فتحُ الباري[3] جوابَ ما أجابَ الإمامُ البخاريُّ الوليدَ الهمدانيَّ[4] لمّا سألَهُ عن الرباعياتِ المذكورة، فقال له: اعلمْ أن الرجلَ لا يصيرُ محدِّثاً كاملاً في حديثهِ إلا بعد أن يكتبَ أربعاً مع أربعٍ كأربع، مثل أربعٍ في أربعٍ عند أربع بأربعٍ، على أربع عن أربع لأربع.

وكلُّ هذه الرباعياتِ يعني العشرة، لا تتمُّ إلا بأربعٍ مع أربع، فإذا تمَّتْ له كلُّها هانَ عليه أربعٌ وابتُليَ بأربع، فإذا صبرَ على ذلك أكرمه الله تعالى في الدنيا بأربعٍ وأثابَهُ في الآخرةِ بأربع.

ثم سألَهُ تفسيرَ ما ذكره ففسَّرَهُ له كما سيُذْكر.

س﴿٢﴾: ما الأربعةُ التي يُحتاجُ إلى كتبها؟

ج: هي أخبارُ الرسول ﷺ وشرائعه، وأخبارُ أصحابهِ رضي الله عنهم ومقاديرهم، وأخبارُ التابعين وأحوالهم، وأخبارُ سائرِ العلماءِ وتواريخهم.

---

(١) في الأصل: طاها.

(٢) كتب هنا بالقلم: عدد أبياتها (٣٠٤).

(٣) وهو في مقدمة القسطلاني أيضاً، رواه بسنده، ص (١٤٧) من نيل الأماني. ويأتي حكمه في آخر الحكاية.

(٤) أبو العباس الوليد بن إبراهيم بن زيد الهمداني، لما عُزل عن قضاء الري ورد بخارى سنة (٣١٨)هـ لتجديد مودة بينه وبين أبي الفضل البلعمي... فحدَّث به أبا إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الختلي... تنظر المقدمة المذكورة.

س﴿٣﴾: ما التي مع أربع؟

﴿ج﴾: هي: مع أسماءِ رجالهم، وكناهم، وأمكنتهم، وأزمنتهم.

س﴿٤﴾: ما هي التي كأربع؟

﴿ج﴾: هي كالتحميدِ مع الخطب، والدعاءِ مع التوسُّل، والتسميةِ مع السورة، والتكبيرِ مع الصلوات.

س﴿٥﴾: ما التي هي مثلُ أربع؟

﴿ج﴾: هي المسندات، والمرسلات، والموقوفات، والمقطوعات.

س﴿٦﴾: ما التي هي في أربع؟

﴿ج﴾: هي أربعةُ أحوال: في صغره، وإدراكه، وشبابه، وكهولته.

س﴿٧﴾: ما التي عند أربع؟

﴿ج﴾: هي عند شغله، وعند فراغه، وفقره، وغناه.

س﴿٨﴾: ما التي بأربع؟

﴿ج﴾: هي بالجبال، والبحار، والبلدان، والبراري.

س﴿٩﴾: ما التي على أربع؟

﴿ج﴾: هي علي الحجارة والأخزاف[١]، والجلود، والأكتاف[٢]، إلى الوقت الذي يمكنهُ نقلها إلى الأوراق.

س﴿١٠﴾: ما التي عن أربع؟

﴿ج﴾: هي عمَّن فوقه، وعمَّن دونه، وعمَّن هو مثله، وعن كتابة أبيهِ تيقن أنه بخطِّ أبيهِ دون غيره.

س﴿١١﴾: ما التي لأربع؟

---

(١) في الأصل: ولا أجواف؟ والمثبت من المقدمة المذكورة.

(٢) المراد أكتاف الحيوانات، أي الألواح التي تكون فيها.

﴿ج﴾: هي: لوجهِ الله تعالى طلباً لمرضاته، والعملِ بما وافقَ كتابَ الله تعالى منها، ونشرِها بين طالبيها، والتأليفِ في إحياء ذكرهِ بعد الموت.

س﴿١٢﴾: ما الرباعيتانِ اللتانِ لا يتمُّ له التحديثُ إلا بهما؟

﴿ج﴾: أولاهما هي معرفةُ الكتابةِ[1] واللغةِ، والصرفِ، والنحو، ثانيهما مع أربعةٍ وهي: الصحة، والقدرة، والحرص، والحفظ.

س﴿١٣﴾: ما الأربعة التي هانتْ على المحدِّث؟

﴿ج﴾: هي: الأهل، والمال، والولد، والوطن.

س﴿١٤﴾: ما الأربعة التي ابتُلي المحدِّثُ بها؟

﴿ج﴾: هي: شماتةُ الأعداء، وملامةُ الأصدقاء، وطعنُ الجهلاء، وحسدُ العلماء.

س﴿١٥﴾: ما الأربعةُ التي إذا صبرَ المحدِّثُ أكرمَهُ الله تعالى بها في الدنيا؟

﴿ج﴾: هي: عزُّ القناعة، وهيبةُ النفس، ولذَّةُ العلم، وحياةُ الأبد.

س﴿١٦﴾: ما الأربعةُ التي إذا صبرَ المحدِّثُ أثابَهُ الله تعالى عليها في الآخرة؟

﴿ج﴾: هي: الشفاعةُ لمن أَرادَ من إخوانه، وظلُّ العرشِ يومَ لا ظلَّ إلاَّ ظلُّه، وسقيُ مَنْ أَرادَ من حوضِ نبيِّهِ ﷺ، ومجاورةُ النبيِّينَ في أعلى عليينَ في الجنة[2].

اللهمَّ نِلْنا ذلك بكرمك، وقِنا المهالكَ بإحسانك، واجعلْ بطاعتِكَ اشتغالنا، وإلى الخيرِ مَآلنا، ولا تجعلنا من الأشقياءِ المحرومين،

---

(١) في الأصل: الكتاب.

(٢) نقل السخاوي عن الحافظ ابن حجر قال: منذ قرأتُ هذه الحكاية إلى أن كتبتُ هذه الأسطر وقلبي نافرٌ من صحتها، مستبعد لثبوتها، تلوح أمارة الوضع عليها، وتلمح إشارة التلفيق فيها، ولا يقعُ في قلبي أن محمد بن إسماعيل يقول هذا ولا بعضه.

ولا عن بابِكَ مطرودين، واحشرنا في زمرةِ الشهداءِ والصالحين، والفقهاءِ والمحدِّثين، بجاهِ سيدنا محمدٍ خاتمِ الأنبياءِ والمرسلين، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين. آمين يا ربَّ العالمين.

وقد كان الفراغُ من هذه الأرجوزةِ مع شرحها على يدِ الفقيرِ الفاني محمد أمين بن محمد السفرجلاني، في سلخِ ربيعٍ الثاني، سنةَ ستَّ عشرة[1] وثلاثمائة بعد الألف ١٣١٦ من هجرةِ مَنْ له العزُّ والشرف، ﷺ.

(١) في الأصل: ستة عشر.

فهرس أطراف الحديث
(يشمل المتن والهامش)

طرف الحديث	الصفحة
«اختصمت الجنة والنار إلى ربهما»	٥٥
«ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»	٣٨
«الإسلام يجبُّ ما قبله»	١٨
«أُمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسَّر»	٤٩
«أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً»	٥٣
«إنما الأعمال بالنيات»	٢٣
«إنما الأعمال بالنية»	٢٣
«أنه أولمَ على صفية بسويق وتمر»	٤٩
«إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور»	٦١
«إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ»	٢٩
«أيام التشريق أيام أكل وشرب»	٥٤
«بلغوا عني ولو آية»	١٣
«البيِّعان بالخيار»	٥١
«حديث أبي سعيد الخدري في ناس من أصحاب النبي ﷺ»	٥٧
«الراحمون يرحمهم الرحمٰن، ارحموا من في الأرض»	٣٨
«شيبتني هود وأخواتها»	٤٧
«صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فكانوا يستفتحون»	٤٧، ٥١

طرف الحديث	الصفحة

«العلم ثلاثة: آية محكمة وسنة قائمة» ١٧
«فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك» ٦٠
«فرَّ من المجذوم فرارك من الأسد» ٦٢
«قرأ في الأضحى والفطر بقاف واقتربت» ٤٨
«قرأها علينا رسول الله ﷺ هكذا» ٣٩
«قعدنا نفر من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا» ٣٩
«كان ليس بالطويل البائن ولا بالقصير» ٢٠
«كان يقرأ فيهما بـ: ﴿قٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١﴾» ٤٩
«كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ» ٢٩
«كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» ٦١
«لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا» ٦٠
«لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر» ٦٢
«لا يزال يلقى فيها وتقول: هل من مزيد» ٥٥
«ما رأيت رسول الله ﷺ مستجمعاً ضاحكاً» ٢٠
«من أتى ساحراً أو عرافاً فقد كفر» ٢٨
«من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» ٢٢
«نضَّر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها» ١٣
«والله إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ» ٢٩
«وما أدراك أنها رقية» ٥٧
«يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا» ٤٠
«يمشي هوناً» ٢٠
«يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا» ٥٤

فهرس المراجع

- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**/ ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي؛ حققه وخرَّج أحاديثه شعيب الأرناؤوط. ـ ط،٢ ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٣ ـ ١٤١٤هـ (قرص مدمج ـ مركز التراث للبرمجيات في الأردن).
- **أخلاق النبي ﷺ وآدابه**/ أبو الشيخ محمد بن عبدالله الأصبهاني؛ دراسة وتحقيق صالح بن محمد الونيان. ـ الرياض: دار المسلم، ١٤١٨هـ.
- **الأعلام**/ خير الدين الزركلي. ـ ط ٤ ـ بيروت: دار العلم للملايين، ١٣٩٩هـ.
- **تحرير تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني**/ بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط. ـ بيروت. مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.
- **تذكرة الحفاظ**/ شمس الدين الذهبي؛ تصحيح عبدالرحمن بن يحيى اليماني. ـ بيروت: مؤسسة التاريخ العربي: دار إحياء التراث العربي، د. ت (مصورة من ط. حيدر آباد الركن بالهند، ١٣٧٤هـ).
- **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**/ عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري؛ تحقيق مصطفى محمد عمارة. ـ الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠١هـ.
- **تفسير القرآن العظيم**/ ابن كثير. ـ بيروت: دار الفكر، د. ت.
- **تقريب التهذيب**/ ابن حجر العسقلاني؛ تحقيق محمد عوامة. ـ ط ٤ منقحة. ـ حلب: دار الرشيد، ١٤١٢هـ.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**/ يوسف بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي؛ تحقيق مصطفى أحمد العلوي وآخرين. ـ الرباط: وزارة الأوقاف، ١٤٠١هـ... (قرص مدمج ـ مركز التراث للبرمجيات).

- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**/ يوسف بن عبدالرحمن المزي؛ تحقيق بشار عواد معروف. ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
- **حلية الأولياء**/ أبو نعيم الأصبهاني. ـ بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**/ جلال الدين السيوطي. ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
- **سنن ابن ماجه**/ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. ـ القاهرة: دار الحديث، د. ت.
- **سنن أبي داود**/ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. ـ [بيروت]: دار الفكر (قرص مدمج ـ مركز التراث للبرمجيات).
- **سنن الترمذي (الجامع الصحيح)**/ تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبدالباقي، إبراهيم عطوة. ـ القاهرة: دار الحديث، د.ت.
- **السيرة النبوية**/ ابن هشام الأنصاري؛ تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي. ـ [بيروت]: دار الكنوز الأدبية، د.ت.
- **السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية: دراسة تحليلية**/ مهدي رزق الله أحمد. ـ الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤١٢هـ.
- **صحيح البخاري**/ إستانبول: المكتبة الإسلامية، ١٤٠١هـ.
والمتن الموجود مع «فتح الباري». ـ بيروت: دار الفكر.
- **صحيح الجامع الصغير وزيادته**/ محمد ناصر الدين الألباني. ـ ط٣ ـ بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٠هـ.
- **صحيح مسلم**/ بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٦هـ.
- **صفة الصفوة**/ لابن الجوزي؛ تحقيق محمود فاخوري؛ تخريج محمد رواس قلعجي. ـ ط٣ ـ حلب: دار الوعي، ١٤٠٥هـ.
- **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**/ محمد ناصر الدين الألباني. ـ ط٣ ـ بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٠هـ.
- **الطبقات الكبرى**/ محمد بن سعد. ـ بيروت. دار صادر: دار الفكر، د.ت.
- **العبر في خبر من غبر**/ شمس الدين الذهبي؛ تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول. ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.
- **لمحات في أصول الحديث**/ محمد أديب الصالح. ـ ط٣ ـ بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٩هـ.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**/ نور الدين الهيثمي. ـ بيروت. دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

- **مختصر الشمائل المحمدية للترمذي**/ اختصره وحققه محمد ناصر الدين الألباني: ـ ط٣ ـ الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٢٢هـ.
- **المستدرك على الصحيحين**/ الحاكم النيسابوري. ـ بيروت: دار الكتاب العربي، د. ت.
- **المسند**/ أحمد بن حنبل. ـ القاهرة: مؤسسة قرطبة (قرص مدمج ـ مركز التراث للبرمجيات).
- **المصنف**/ ابن أبي شيبة، تحقيق عامر العمري الأعظمي. ـ بومباي: الدار السلفية، ١٤٠٣هـ.
- **معرفة علوم الحديث**/ الحاكم النيسابوري؛ تحقيق السيد معظم حسين. ـ ط٢ ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٧ هـ (قرص مدمج ـ مركز التراث للبرمجيات).
- **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**/ توثيق وتحقيق عائشة عبدالرحمن. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ.
- **مقدمة القسطلاني لشرح البخاري**/ (مع كتاب: نيل الأماني...).
- **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني لشرحه على صحيح البخاري**/ عبدالهادي نجا بن رضوان الأبياري. ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.

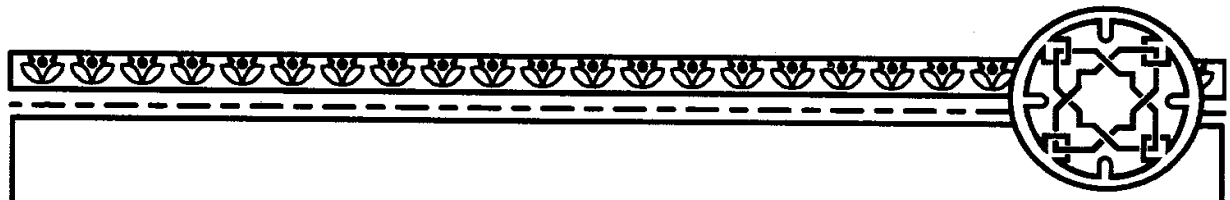

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
مثيليات	٩
[تمهيد]	١١
مقدمة المؤلف: علم المصطلح، حكمه، واضعه، موضوعه، فائدته، فضله، تعريف الصحابي، والمخضرم، والتابعي	١٥
تقسيم السنة المضافة إلى النبي ﷺ	٢٠
[أنواع الحديث]	٢١
الأول: الحديث المتواتر	٢٢
الثاني: الحديث المشهور	٢٣
الثالث: الحديث الصحيح	٢٤
الرابع: الحديث الحسن	٢٦
الخامس: الحديث المسند	٢٧
السادس: الحديث المرفوع	٢٧
السابع: الحديث الموقوف	٢٩
الثامن: الحديث الصالح	٣٠
التاسع: الحديث المضعف	٣١
العاشر: الحديث الضعيف	٣١
الحادي عشر: الحديث المعنعن	٣٢
الثاني عشر: الحديثُ المؤنَّن	٣٣

الموضوع	الصفحة

الثالث عشر: الحديثُ المرسل ٣٣
الرابع عشر: الحديثُ الموصول ٣٤
الخامس عشر: الحديثُ المعلَّق ٣٦
السادس عشر: الحديث المسلسل ٣٨
السابع عشر: الحديثُ المنقطع ٣٩
الثامن عشر: الحديثُ المُعْضَل ٤٠
التاسع عشر: الحديث المقطوع ٤٠
العشرون: الحديث المنكر ٤١
الحادي والعشرون: الحديث الغريب ٤٢
الثاني والعشرون: الحديثُ الموضوع ٤٣
الثالث والعشرون: الحديثُ العالي ٤٤
الرابع والعشرون: الحديث النازل ٤٥
الخامس والعشرون: الحديث العزيز ٤٦
السادس والعشرون: الحديثُ المضطرب ٤٦
السابع والعشرون: الحديث الفرد ٤٨
الثامن والعشرون: الحديث المعلَّل ٥٠
التاسع والعشرون: الحديث الشاذ ٥٢
الثلاثون: الحديثُ المنقلب ٥٤
الحادي والثلاثون: الحديثُ المركب ٥٦
الثاني والثلاثون: الحديث المبهم ٥٦
الثالث والثلاثون: الحديثُ المُدَبَّجُ، أي المزيَّن ٥٧
الرابع والثلاثون: الحديث المصحَّف ٥٨
الخامس والثلاثون: الحديث المقلوب ٥٨
السادس والثلاثون: الحديث المُدْرَج ٥٩
السابع والثلاثون: الحديث الناسخ والمنسوخ ٦١
الثامن والثلاثون: الحديث المختلف ٦٢
التاسع والثلاثون: الحديث السابق واللاحق ٦٣

الموضوع	الصفحة

الأربعون: الحديث المؤتلف المختلف ٦٤

الحادي والأربعون: الحديث المدلس ٦٥

خاتمة شرط راوي الحديث، مرتبة ألفاظ الجرح والتعديل، ما يندب للراوي، ما يلزم معرفته والعمل به ٦٧

فهرس أطراف الأحاديث ٧٦

فهرس المراجع ٧٨

فهرس الموضوعات ٨١